بسم الله خير الأسماء

الفن الثانى فى الفلكيات

وفيه ثمانية فصول:

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
فى إثبات كون الفلك مستديرًا

اعلم: أن الجهة عبارة عن طرف الامتداد الواقع فى مأخذ الإشارة والإشارة فى الحقيقة تخييل الامتداد لا نفسه لأنه فعل المشير لكنه يطلق على سبيل المسامحة أو بحسب الاصطلاح على الامتداد الموهوم الذى أخذ من المشير إلى المشار إليه والجهات المعتبرة ست لأن الأبعاد التى تعتبر فى الأجسام وهى المتقاطعة على الزوايا القائمة ثلاثة ولكل منها طرفان فأطرافها الستة هى الجهات الست التى تقع إليها الإشارة.

وهى قد تكون موجودة متمايزة بالفعل كالمكعب.

وقد تكون بالقوة والفرض كالكرة، اثنتان منها طرفا الامتداد الطولى ويسميها الإنسان باعتبار البعد الواصل بين رأسه وقدميه حين هو قائم وهو طول قامته بالفوق والتحت، الفوق منهما ما يلى رأسه بالطبع، والتحت ما يلى قدميه بالطبع، واثنتان طرفا الامتداد العرضى ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال، اليمين ما يلى أقوى جانبيه غالبًا والشمال ما يقابله، واثنتان طرفا الامتداد الباقى ويسميها باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف، القدام ما يلى وجهه والخلف ما يقابله ثم يستعملها فى سائر الحيوانات بل فى الأجسام.

وإن لم يتمايز أطرافها كالفلك فإنه قد يشبه الفلك بحسب الحركة الشرقية بإنسان يكون أحد قطبيه علوه والقطب الآخر سفله وجهة الشرق التى منها يظهر تلك الحركة يمينه تشبيهًا بجانب من الإنسان يظهر منه قوة حركته وجهة الغرب شماله ووسط السماء قدامه وما يقابله خلفه.

إذا علمت هذا فنقول: اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لأن الفوقية والتحتية ثابتتان بالطبع يتوجه بعض الأجسام فى حركته الطبيعية إلى أحديهما والبعض الآخر منها المباين له بالمهية إلى الأخرى، ولهذا لا

تتبدل إحداهما بالأخرى إذ ليس ثبوتهما باعتبار إضافتهما إلى شيء خارج عنهما فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلى رأس الإنسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلى قدميه، بل الوضع الطبيعى للإنسان هو أن يكون كذلك فإذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الإنسان على الوضع الطبيعى لا أن ينقلب الفوق تحتًا وبالعكس بخلاف الأربع الباقية فإنها ليست بحقيقية فإن كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقية، بل باعتبار إضافتها إلى ما هو خارج عنها، بل كل منها عند التحقيق جهة فوق أو تحت اعتبرت معها إضافة إلى شيء تارة فصارت بها جهة، وإلى مقابل ذلك الشيء أخرى فصارت بها جهة أخرى مقابل للجهة الأولى.

ولهذا يتبدل تلك الإضافات، فإن اليمين مثلاً بالحقيقة جهة فوق أو تحت اعتبر كونها واقعًا فيما يلى أقوى جانبى الإنسان وكذا اليسار إنما هى أحديهما معتبرة معها وقوعها فيما يلى أضعف الجانبين ولهذا ينقلب اليمين يسارًا وبالعكس بانقلاب الإضافتين، وإلى ما ذكرنا أشار بقوله: وبيانه ـــ أى بيان كون الفلك مستديرًا ـــ أن هاهنا جهتين متقابلتين لا تتبدلان إحداهما فوق والأخرى تحت.

فإن قلت: لما كانت جهتا الفوق والتحت على ما قررتم ما يلى رأس الإنسان وقدمه بالطبع فالتبدل يجرى فيهما كما يجرى فى الجهات الأربع الباقية وذلك لأن الشخصين القائمين على طرفى قطر من الأرض رأس كل منهما وقدمه على النحو الطبيعى فيكون الجانب الذى يلى رأس كل منهما يلى قدم الآخر بالطبع فيكون فوق كل منهما تحتًا بالقياس إلى الآخر وكذلك العكس، فكيف قلتم إنهما لا يتبدلان؟.

قلنا: ليس ما يلى رأس كل منهما بالطبع هو ما يلى قدم الآخر بالطبع، فإن النسبة التى لرأس كل من الشخصين مع الجهة المحاذية له نسبة طبيعية ليست هى كنسبة قدم الشخص الآخر معها وإلا لكانت نسبة قدم الشخص الآخر لو فرضناها موضع رأس الشخص الأول نسبة طبيعية وليست كذلك فلا يكون نسبة رأس شخص إلى ما يحاذى رأسه من السماء كنسبة قدم الشخص الآخر إليه،

وكل واحد منهما من الفوق والتحت موجود ذو وضع غير منقسم فى امتداد مأخذ الحركة أى الامتداد الذى يأخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة ومتى كان كل واحد منهما كذلك أى موجودًا ذا وضع غير منقسم فى ذلك الامتداد كان الفلك جسمًا مستديرًا.

وإنما قلنا إن الجهة موجودة ذات وضع لأنها لو لم تكن كذلك أى لو لم تكن ذات وضع لما أمكنت الإشارة إليها لامتناع الإشارة إلى الأمور المجردة عن الوضع ولو لم تكن موجودة لما أمكنت اتجاه المتحرك إليها، ففى كلامه لف ونشر غير مرتب فاندفع ما أورده الشارح المييدى من أنهم جوزوا الإشارة إلى النقطة المتوهمة فى وسط الخط وإلى الخط المتوهم فى وسط السطح وإلى السطح المتوهم فى وسط الجسم مع عدم وجودها لعدم تركيب المقادير من الغير المنقسمات فلا يلزم كون المشار إليه فيه موجودًا فى الخارج بل يلزم واحد الأمرين أما وجوده فيه أو وجود المحل الذى يتوهم المشار إليه.

ولا يخفى عليك أن كون الغاية فى الحركة الأينية آنيًا لا ينافى توجه المتحرك إلى الجهة، فعلى هذا لا يرد المنع على المقدمة الاستثنائية المطوية فى الكلام، أعنى قولنا: لكن اتجاه المتحرك إلى الجهة ممكن بل واقع فإن الإجسام العنصرية يتحرك بعضها إلى جهة الفوق وبعضها إلى جهة التحت وإن لم يكن نفس الجهة علة غائية لحركتها بل الوصول إليها أو القرب منها.

واعلم أيضًا أن توجه المتحرك إما أن يكون إلى موجود بالفعل أو إلى أمر سيوجد بالحركة وظاهر أن الجهة لا يتحصل نفسها بالحركة فيجب أن يكون موجودًا بالفعل إما قبل الحركة أو معها، وإنما قلنا: إنها غير منقسمة فى امتداد مأخذ الحركة لأنها لو انقسمت فلا أقل من أن يكون له جزءان وإذا صارت المسافة مقطوعة ووصل المتحرك إلى أقرب الجزئين من الجهة فإما أن يسكن أو يستمر على حركته، فإن سكن لزم أن يكون المقصد هو الجزء الأقرب.

ولا يكون الأبعد دخل أصلاً إذ لا يراد بالمقصد لا ما ينتهى إليه الحركة بوصول المتحرك إليه وإن لم يسكن بل يتحرك فإما أن يتحرك عن المقصد أو إلى

المقصد، فإن تحرك عن المقصد لم يكن مبدء الجزئين من الجهة، وإن تحرك إلى المقصد لم يكن أقرب الجزئين من الجهة، فثبت أن الجهة موجودة ذات وضع غير منقسمة فى مأخذ الحركة وإذا ثبت هذا وتم حقية المقدم فنقول فى بيان الملازمة: إن كل واحدة منهما إما جسم أو جسمانى لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام فى امتداد مأخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلاً للانقسام فى ساير الامتدادات فهى إذن موجودة جسمانية غير جوهرية لإبطال ما سوى الجسم من ذوات الأوضاع الجوهرية فوضعها لا يكون بالذات بل لأمر آخر يحددها ويعين وضعها، فنقول: تحدد الجهات ليس فى خلاء لامتناع تحققه ولا فى داخل ثخن ملأ متشابه أى جسم متشابه من حيث أنه متشابه سواء لم يوجد فيه اختلاف أصلاً كالجسم الذى لا يكون متناهيًا أو وجد فيه اختلاف فلكن لا يكون تحديد الجهتين من حيثية اختلافه، والاحتمال الأول وإن كان محالاً فى نفسه لكن إثبات محدث الجهات لا يتوقف على استحالته.

وإلا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع ضرورة تشابه الحدود المفروضة فى الملأ المتشابه وعدم تحقق الأمور المتخالفة بالذات فيه، فلا تكون إحدهما مطلوبة لبعض الأجسام كالنار والهواء بالطبع، والأخرى متروكة لذلك البعض ومطلوبة لبعض آخر كالأرض والماء، بالطبع، لا يقال عدم اختلافهما إنما يلزم أن لو كان فى ملاء واحد متشابه فلم لا يجوز أن يكون تحددهما بثخن ملائين متخالفين.

لأنا نقول: هذا أيضًا يستلزم عدم تخالف الجهتين لأن كل واحدة منهما على هذا التقدير يجب أن يتعين فى ملاء واحد لكن الحدود فى الملاء الواحد فرضيته صرفة وتعين بعضها لأن يكون جهة منهما دون غيرها مع تشابههما فى كونها فرضية بترجيح بلا مرجح، فيبقى الجهتان غير متعينتين لكنهما متعينتان حيثيتان هذا خلف، وكذا الحال فيما إذا فرض تحددهما بثخن ملاء واحد غير متشابه كما يظهر بالتأمل.

فإذا تحدد الجهات حيث كانت حقيقته جسمانية غير متعينة فى خلاء ولا فى ملاء متشابه، إنما يكون فى أطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه سواء كانت

أطرافًا ونهايات له أو لغيره كجهة التحت فإنها يتحدد بمركز الفلك وهو نهاية للخط المار من المحيط إلى المركز وخارجة عن الملاء المتشابه الذى هو الفلك، والتعدد المستفاد من لفظ الجمع يحمل على التسامح وتقييد الملاء بالمتشابه بمجرد ما هو الواقع بلا توقف بيان المطلوب على ذكره هاهنا ومتى كان كذلك ـــ أى يكون الجهات متحددة ومتعينة بأطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه ـــ كان محددها بجسم كروى لأن تحددها إما أن يكون بجسم واحد أو بأجسام متعددة.

فإن كان بجسم واحد وجب أن يكون كرويًا لأن الجسم الذى ليس بكروى لا يتحدد به جهة السفل لأن غاية البعد عن جهة الفوق لأنهما متقابلتان بالطبع، فإن الأجسام الطالبة لأحدهما بالطبع هاربة عن الأخرى بالطبع، وأيضًا أحدهما ما يلى رأس الإنسان بالطبع والآخر ما يلى قدمه بالطبع فهما طرفان متقابلان لامتداد واحد، ويلزم من ذلك أن أحدهما إذا كان فى غاية القرب من جسم يكون الآخر فى غاية البعد عنه بالضرورة وإلا لتبدلت جهة السفل بالنسبة إلى ما هو أبعد منه عن كونهما سفلاً وصارت فوقًا بالنسبة إليه ولا يتحدد به ـــ أى بالجسم الغير الكروى ـــ غاية البعد.

أما إذا كان البعد خارجًا فظاهر أنه لا يتحدد بالكروى ولا بغير الكروى إذ كل بعد يفرض أنه أبعد الأبعاد من جسم يمكن فرض بعد أبعد منه وليس مرتبة من مراتب البعد أرجح بأن يكون ذلك الجسم محددًا له دون غيرها.

وأما إذا كان البعد داخلاً فلأن فلى غير الكرة لا يوجد حد يكون غاية البعد الداخلى عن محيطه فإن كل نقطة تفرض فى المضلعات إذا كانت له غاية البعد عن حد يكون له غاية القريب من حد آخر، فإن الحدود فى الجسم المضلع كالمكعب موجودة بالفعل.

فكل نقطة تفرض فيه مايلة من النقطة الوسطية إلى واحد من السطوح تكون أبعد من الوسطية بالنسبة إلى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة إلى سطح ما فلا توجد فى المضلع نقطة هى غاية البعد فعلى هذا لا

يرد ما قيل إنه إن أريد بغاية البعد الداخلى غاية البعد عن مجموع نهايات الجسم من حيث هو مجموع، فلا، نسلم أنه لا يتحقق فى غير الكرة لجواز أن تفرض فى المكعب نقطة يكون غاية البعد من مجموع نهاياته من حيث المجموع وإن لم يكن غاية عن كل واحدة منها وإن أريد غاية البعد عن كل واحد من نهاياته فهذا المعنى كما لا يوجد فى غير الكرة لا يوجد فى الكرة أيضًا إذ المركز ليس غاية البعد عن كل قطعة من محيط الكرة، لأنا نقول: محيط الكرة سطح واحد والنقط الغير المركزية كلها أقرب إليه من المركز واختلاف تلك النقط قربًا وبعدًا بحسب الأجزاء المفروضة فى المحيط غير معتبر لابتنائه على مجرد الفرض والتوهم، والأمور الغير المحققة غير معتبرة فيكون المركز غاية البعد فيه.

فإن كان المحدد جسمًا كرويًّا فيتحدد بمحيطه جهة القرب عنه وهى الفوق وبمركزه جهة البعد عنه وهو التحت، وإن لم يكن كرويًّا لا يتحدد به إلا إحدى الجهتين وهى الفوق دون الجهة الأخرى، فلا يتحدد به جهة السفل، فما فرضناه محدد الجهتين لا يكون محددًا لهما، هذا خلف وإن كان تحدد الجهات بأجسام متعددة وجب أن يحيط بعضها ببعض وإلا ـــ أى وإن لم يكن بعضها محيطًا ببعض ـــ لم يتعين بهما غاية البعد لأن ما هو أبعد عن بعضها فهو أقرب من الأخرى فى بعض الجهات وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع بل يكون غاية القرب من البعض الآخر فى الامتداد الواصل بينهما.

والأولى أن يقال: أن لو كان كل واحد من الجسمين المتباينين محددًا فإنما تتحدد به جهة القرب، وأما جهة البعد فلا يتعين بشىء منهما أصلاً لأن البعد عنهما إما فى الداخل أو فى الخارج وغاية البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به كما علمت، وغاية البعد الداخلى عن أحدهما إنما يتحقق إذا كان كرويًّا وكانت نقطة المركز غاية البعد عنه فهى لا تكون غاية البعد عن الآخر لأن البعد الداخل فى أحدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به.

وأيضًا يلزم على تقدير تحدد إحدى الجهتين بالقرب من كل واحد من الجسمين المتباينين أن لا يكون تلك الجهة واحدة معينة بل يكون جهة الفوق مثلاً

جهتين مختلفتين يستلزم القرب من أحديهما البعد عن الأخرى لأن قرب كل جسم يستلزم البعد عن الجسم المباين له لكن الفوق جهة واحدة معينة يقصدها بعض الأجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الآخر، فلا يكون متحددًا بقرب جسمين متباينين.

لا يقال: لنا أن نكتفى فى تحديد الجهتين بجسمين متباينين باعتبار القرب فقط من غير احتياج إلى اعتبار البعد بأن يكون الجسمان المتباينان مختلفين بالطبع، ويتحدد بقرب كل منهما واحدة من الجهتين اللتين وهما الفوق والتحت، لأنا نقول: لما كانت تانك الجهتان متقابلتين حتى أن أى بعد فرض من إحديهما كالفوق مثلاً فى كل جانب يمتد إلى الجهة الأخرى التى يقابلها وهى السفلى وبالعكس.

فعلى التقدير المذكور لا يلزم أن يكون البعد عن أحد الجسمين قربًا من الآخر لاحتمال وقوعه فى سمت غير الامتداد الواصل بينهما، فالبعد عن أحدهما الذى ليس قربًا من الآخر تكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتى القرب منهما إذ كل جهة راجعة إلى الجهة الحقيقية ــ كما مر ذكره ــ لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس إلا الفوق والتحت.

فقد علم أن المحدد لو كان أجسامًا فيجب أن يكون بعضها محيطًا بالآخر وبه يحصل المطلوب لأن المحيط من تلك الأجسام إما أن يكون كرويًا أو لا، فإن لم يكن كرويًا لا يتحدد به إلا جهة القرب منه، وأما جهة البعد عنه فلا يتحدد أصلاً سواء كان المحاط به كرويًا أو غير كروى، لأن مركز المحاط وإن كان غاية البعد عنه لكن لا يكون غاية البعد عن المحيط الغير الكروى وإن كان المحيط كرويًا فهو كاف فى تحديد الجهتين باعتبار محيطه ومركزه على ما مر بيانه.

ويقع المحاط حشوًا لا دخل له أصلاً فى تحديد الجهة من حيث هى جهة وإن كان وجوده ضروريًا لتعيين نقطة المركز وقيامها به لا من حيث إنها نهاية جهة السفل، وبين الاعتبارين فوق ما وإن خفى على بعض فحدد الجهات يجب أن يكون جسمًا واحدًا كرويًا ولزم مما ذكرنا كونه محيطًا بالأجسام المستقيمة الحركة

فيكون المحدد للجهات فلكًا إذ لا نعنى بالفلك إلا جسمًا كرويًّا محيطًا بالأجسام العنصرية المستقيمة الحركة.

فثبت أن الجهة الحقيقية إذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة فى امتداد مأخذ الحركة كان الفلك كرويًّا فحصل المطلوب وهو استدارة الفلك المحدد من الأفلاك وبيان استدارتها، فيحتاج إلى نظر آخر طبيعى أو هندسى.

وللحكماء على كروية الأفلاك براهين منها طبيعية ومنها تعاليمية يؤدى ذكرها إلى التطويل، وأما ما نقل عن المعلم الأول وتمسك به صاحب المباحث على كروية المحدد بأنه لو كان مضلعًا لزم الخلاء عند خروج الزوايا عن أحيازها وكذا لو كان بيضيًّا أو عدسيًّا تحتاج إلى فراغ وموضع خال، وأن الكرة لا تحتاج إلى ذلك فهو من الإقناعيات وليس ببرهان، فإن البيضى لما كان متولدًا من دوران القطع النافذ على قطره الأطول والعدسى متولدًا من دورانه على قطره الأقصر فإذا لم تكن الحركة إلا على القطر المتولد ذلك الشكل من الإدارة عليه لم يلزم إلا ما لزم من حركة الكرة من عدم الاحتياج إلى فراغ ومكان.

ونقل الشيخ الرئيس اعتذار كل من مفسرى كلام ذلك الفيلسوف منها ما قال ثامسطيوس فى تفسيره لكتاب «السماء والعالم» أنه ينبغى أن يحمل كلامه على أحسن الوجوه من أن الحركة الدورية فى الكرة لا يقع منها بوجه من الوجوه خلاء وقد يمكن ذلك فى الشكل البيضى إذا تحرك على قطره الأقصر والعدسى إذا تحرك على قطره الأطول.

وأنت تعلم أن كلامه بهذا الاعتذار لا يخرج عن الشين إذ يجوز أن يكون حركة الفلك إذا كان بيضيًّا على غير قطره الأطول ممتنعًا وكذا إذا كان عدسيًّا على غير قطره الأقصر فلا يلزم الخلاء إلا على فرض أمر مستحيل فلا محذور فيه.

ومن الإقناعيات أيضًا قول الفلاسفة: إن الشكل الكروى أفضل الأشكال فهو أليق بالجرم السماوى، أما إن شكل الكرة أفضل الأشكال، فلأنه أقدمها بالطبع وأتمها بالذات وأحوطها لما يحويه وأحكمها فى القوام وأصونها عن الآفات.

أما الأول: فلأن المتشكل به إنما يتصف بالوحدة الطبيعية والمتشكل بسائر الأشكال إنما يتصف بكثرة عارضية غير طبيعية أعنى الأضلاع والزوايا ولا شك أن الوحدة فى كل شىء قبل الكثرة وإن ما بالطبع أقدم مما بالقسر وأيضًا إثبات جميع الأشكال المضلعة يتوقف على إثبات الشكل الكروى وإثباته لا يتوقف على إثبات شىء كما يظهر بمراجعة كتب الهندسة فيكون أقدمها بحسب الوجود العينى والعلمى جميعًا.

وأما الثانى: فلأنه ذو مبدأ محدود وهو المركز وذو غاية محدودة وهى المحيط وذو واسطة محدودة وهى البعد بينهما ومتى زيد أو نقص منه لم يكن كرويًا وليست الحال فى الأشكال الأخر هكذا.

وأما الثالث: فلأنه يشتمل على شكل يكون قطره مساويًا لقطره ولن يشتمل عليه شىء مما هو مساو له فى المقدار، ويدل على كروية الفلك من هذا السبيل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[1].

وأما الرابع: فلأن القانون الهندسية دال على أن الأشكال التى هى ذوات الأضلاع الكثيرة تنحل إلى ما هى أبسط منها على المثلثات، ثم المثلثات قد تنحل بحسب تجزيتها إلى مثلثات أخرى وليس هذا الصنع متأت فى الشكل الكروى.

وأما الخامس: فلأن الجسم ذا الزاوية معرض للآفات بسبب عروضها للزاوية لخلو أطرافها عما يقويها على مقاومة المصادم بخلاف الكرة لتساوى جوانبها وعدم رجحان بعضها على بعض فى عروض الآفة، ويدل على كروية الفلك من هذا السبيل قوله تعالى: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[2].

وأما أن أفضل الأشكال أليق بالجرم الفلكى فلأن الجرم الفلكى هو أكمل الأجسام فيجب أن يكون مختصًا بهذا الشكل الذى هو أشرف الأشكال، فهذه حجة إقناعية على كروية الفلك ذكرها الشيخ الحكيم أبو الحسن العامرى فى كتاب «الأبحاث عن الأحداث» والإمام الرازى فى «المباحث المشرقية».

---

(١) سورة الذاريات آية ٤٧.

(٢) سورة الملك آية ٣.

الفصل الثانى فى أن الفلك بسيط

أى: لم يتركب من أجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة، أى بحيث يكون لبعض منها طبيعة ولبعض آخر طبيعة أخرى، فإن بعضها من الأفلاك وإن اتصلت بجزء منه صورة كوكبية أو تدويرية أو خارجية لكن ليس للباقى صورة مخالفة لتلك الصورة كما فى المركبات العنصرية وقد يطلق البساطة فى الأجسام على معنيين آخرين:

أحدهما: أن لا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس فيشتمل الأفلاك والعناصر والأخلاط الأربعة والأعضاء البسيطة الحيوانية والمركبات المعدنية وبعض النباتات.

والآخر: أن يكون كل جزء مقدارى منه مساويًا له فى الاسم والحد فيخرج منه الأفلاك وبعض من الأعضاء البسيطة فإن الاسم قد يكون موضوعًا للطبيعة بشرط اتصافها بصفة مخصوصة لا توجد فى الجزء وحدث باعتبار ذلك الاسم كالشريان مثلاً فإنه لما اشترط التجويف وطولانية الشكل والحركة والسكون فى وضع ذلك الاسم وكذا فى حده لم يصدق على جزئه لأن جزأه غير مشارك له فى تلك الصفة، وإن شاركه فى أصل طبيعته فقط وفى اسم وضع لها وكذا الفلك فإن اسمه موضوع للطبيعة الفلكية بشرط اتصافها بالاستدارة فلا يصدق هذا الاسم على جزئه لانتفاء هذا الشرط عنه، هكذا قيل.

وأقول: لو كان اسم الفلك موضوعًا لطبيعته مع قطع النظر عن الشرط المذكور لما صدق أيضًا على جزئه لأن جزء الفلك ليس فلكًا بحسب الحقيقة كما مر منا بيانه فى مبحث الشكل، وقد حلل بعضهم المعنى الأخير إلى معنيين بتقسيم الجزء إلى ما هو بحسب الحقيقة وإلى ما هو بحسب الحس، فقال: فيندرج الأفلاك والأعضاء البسيطة فى المعنى الثانى دون الأول إذ فيها أجزاء مقدارية هى العناصر ولا تشاركها فى أسمائها وحدودها.

أقول: التحقيق أن الجزء المقدارى مطلقًا ما يكون مساويًا لكل فى الاسم والحد كما صرحوا به ولا يكون لحقيقة الفلك جزء مقدارى على ما حققنا بل

لجسميته كسائر الأجسام فلا يكون الفلك مندرجًا فى شىء من هذين المعنيين المنحل إليهما المعنى الأخير والأجزاء المقدارية لحقيقة بعض المركبات العنصرية كالياقوت والأعضاء البسيطة ليست هى العناصر بل العناصر أجزاء لجسمية تلك المركبات من حيث إنها جسمية، وأما أجزاؤها من حيث إنها نوع مخصوص فلا تكون إلا ما تؤخذ معها الصورة النوعية التركيبية فتندرج تلك المركبات تحت كل من هذين المعنيين إلا ما يكون الاسم والحد للطبيعة مأخوذة مع صفة لا توجد فى الجزء كالشريان كما مر فلا فائدة فى تحليل المعنى الأخير إلى المعنيين لأنه لا يقبل الحركة المستقيمة أى الأينية، ومتى كان الفلك كذلك كان بسيطًا، أما بيان أنه لا يقبل الحركة المستقيمة فلأن كل ما يقبل الحركة المستقيمة إذا فرض فيه هذه الحركة فإنه متحيز إلى جهة وتارك لأخرى وكل ما هذا شأنه أى التوجه إلى جهة والترك عن أخرى على سبيل الإمكان وإن لم يتحقق بالفعل فالجهات متحددة قبله لا به من حيث هو كذلك لأن إمكان طلب الجهة وتركها إنما يكون بعد تحددها، وكل ما يتحدد به الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لأن محددها قبلها، فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة، ينتج أن الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة، وإلى هذا أشار بقوله: والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلاً للحركة المستقيمة واعترض عليه بأن تحدد الجهات قبل الأجسام التى هى ذوات الجهات والحركات المستقيمة بالجسم المحدد يوجب كون ذلك الجسم مقدمًا عليها لأن محدد الجهة لما كان سببًا لها يكون متقدمًا عليها وهى لا يتصور أن يوجد متأخرة عن تلك الأجسام فهى إما أن تكون متقدمة عليها أو حاصلة معها وعلى التقديرين يلزم تقدم المحدد على تلك الأجسام لأن المتقدم على المتقدم والمتقدم على المعلول متقدم كما مر فى بحث التلازم بين المادة والصورة فذلك التقدم إما بالعلية وإما بالطبع وكلاهما محالان.

أما الأول: فلاستحالة كون الجسم علة فاعلية كما بين فى موضعه.

وأما الثاني: فلأن المحدد كما سبق محيط بسائر الأجسام وتقدم المحيط على المحاط يوجب إمكان الخلاء كما سيجيء في إثبات تكثر العقول وهو ممتنع، وجوابه أن تقدم محدد الجهات على ذوات الجهات والحركات المستقيمة ليس من حيث إنها أجسام بل من حيث إنها ذوات جهات فيجوز أن يكون بالعلية بأن يكون علة لها من حيث اتصافها بهذه الصفة اللازمة لها، ويجوز أن يكون بالطبع فإن رفع المحدد من حيث إنه محدد يوجب رفع ذوات الجهة من حيث إنها ذوات الجهة ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد من حيث إنه محدد.

ولا نعني بالتقدم الطبيعي إلا كون المتقدم بحيث يوجب رفعه رفع المتأخر من غير عكس ومتى كان الفلك كذلك وجب أن يكون بسيطًا إذ لو كان مركبًا فإما أن يكون كل واحد من أجزائه البسيطة على شكل طبيعي أو قسري أو البعض على شكل طبيعي والبعض الآخر على شكل قسري، لا سبيل إلى الأول وإلا لكان كل واحد منها كرويًا لأن الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة لأن الفاعل الواحد الذي هو الطبيعة في القابل الواحد الذي هو الجسم لا يفعل إلا فعلاً واحدًا متشابهًا، وكل شكل غير الكرة وإن كان مما لا زاوية له كالأشكال المفرطحة والحلق ففيه اختلاف أبعاد عن المركز واختلاف امتداد في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا تفعل من نوع واحد إلا فعلاً واحدًا لكن استشكل الأمر في الكرة المجوفة الصادرة عن الطبايع البسيطة الفلكية أو العنصرية إذ لا يوجد فيها اختلاف سطحين.

أقول: يمكن دفعه بأن حقيقة كل من كليات الأفلاك والعناصر تقتضي لذاتها أن يكون له مكان خاص ووضع خاص وهيولى كل منها أيضًا لا تقبل إلا مقدارًا معينًا، فالطبيعة اقتضت أولاً في مادة كل منها مقدارًا معينًا في موضع معين فاقتضت بعد ذلك شكلاً يكون ذلك الشكل أبسط الأشكال المتصورة في حق ذلك الجسم فحصل التجويف لا بمقتضى الطبيعة بالذات بل بالعرض.

ثم إن بعض أعاظم الفضلاء قد أراد التقصى عن حصول الكرة المجوفة عن الطبيعة البسيطة فأفاد قاعدة يتصور بها إفراز كرات العالم بعضها عن بعض بوجه لا يلزم حصول الكرة مجوفة بالذات عن طبيعة واحدة.

وقال: إن العالم الجسمانى كان أولاً كرة مصمتة متشابهة فحصل فى شطر منه وهو من أقصى الثامن إلى المركز هيئة مفصلة بها انفصلت وأفرزت كرة مصمتة متشابهة وبقيت فوقها كرة مجوفة هى الفلك التاسع ثم عرضت من أقصى السابع إلى المركز بهيئة أخرى مفصلة فانفصلت وأفرزت كرة أخرى مصمتة أيضًا فبقيت كرة مجوفة هى الثامن وهكذا حصلت هيئة فى كل باقى إلى أن ينتهى إلى كرة الأرض.

وليس شىء من هذه الهيئات المفصلة المتضاعفة الواردة بعضها على بعض بصورة منوعة وتتعلق بكل باق من الإفراز والتفصيل نفس مجردة أو صورة منوعة ولما كان بين تلك الهيئات وتعليقات النفوس والصور بالبواقى معينة ذاتية لم يلزم خلو جسم فى مرتبة عن نفس أو صورة يكون مبدأ ميل وضعى مستدير أو أينى مستقيم، وبهذه الصورة يتصور إفراز الكواكب والتداوير والخوارج ليبقى كرات غير مصمتة أو غير متشابة، انتهت ألفاظه.

أقول: والعجيب ممن ارتاضت نفسه بالرياضات الفلسفية وأفنى عمره فى تحقيق المعارف الحكمية ثم أتى بما لا يمكن تصحيحه بالكلام القياسى ولا هو بسديد فى نفسه بوجوه من الخطأ والخلل.

الأول: أنه يلزم على تصويره كون الوجود أولاً متعلقًا بجسم واحد ليس له فى نفسه إحدى النفوس والصور الطبيعية غير الصور الامتدادية وإنما اكتسب سائر النفوس والصور بعد الإفراز بواسطة تلك الهيئات المفصلة، وقد علمت بطلان هذا القول بما سبق فى مباحث التلازم بين المادة والصورة من أن الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد الصورة الامتدادية ما لم تقترن به صورة أخرى طبيعية، ولا المادة تتقوم بمجرد الأبعاد بل الأبعاد تابعة فى وجودها بوجود صورة أخرى تسبق

الأبعاد الهيولوية كما يظهر بتأمل حال التحلحل بالحرارة والتكاثف بالبرودة من تبدل الأبعاد وبقاء الصورة النوعية.

الثانى: أن تعلق كل هيئة مفصلة ببعض معين من ذلك الجسم المخلوق أولاً دون بعض آخر منه مع كونه واحدًا متصلاً غير متمايز الأجزاء بلا مرجح.

الثالث: أن يلزم أن يكون لجميع العالم الجسمانى هيولى واحدة وهو خلاف ما هو المقرر المشهور عند الجمهور من أن هيولى كل فلك مخالفة لهيولى فلك آخر ولهيولى العناصر.

الرابع: أنه يلزم أن يكون نفس كل كرة عالية أدون وأخس من نفس كل كرة سافلة لكون الهيئات الكمالية الفائضة على السافلة أكثر مما على العالية وظاهر أن الجرم الأكمل يفيض عليه النفس الأشرف على قاعدته جرم الأرض يلزم أن يكون أكمل من جرم الفلك الأقصى فيلزم أن يكون لها نفس، ونفسها أشرف من نفس الفلك الأقصى، وأن تكون الأرض دائمة الحركة الوضعية عشقًا وشوقًا إلى المبدأ الواهب وهو مستبعد جدًا.

الخامس: أنه مما تقرر وتبرهن عليه فى الفلسفة أن لكل كرة من الكرات الفلكية عقلاً مفارقًا تتشبه به نفس تلك الكرة فى تحريكاتها، وتتشوق إليه، وأن تلك العقول مبادئ فاعلية لذواتها، فعين تلك الأفلاك ومفيض أجرامها إنما تكون تلك العقول الفعالة المتقدمة عليها لا الهيئات الطارئة عليها العارضة لها المتأخرة عنها.

السادس: أنه على ما صوره يلزم أن لا يكون شىء من الأجرام التى هى فوق الأرض كرة مستقلة، بل يكون حالها كحال المتممات الفكلية لكن لا يبالى هذا التحرير بالتصريح به كما فعله.

السابع: أن ما ذكره ينافى قولهم: كل جسم فله شكل طبيعي أى صادر عن طبيعته لأن ما سوى الأرض والكواكب من الأجرام الفلكية والعنصرية يلزم أن لا يكون لها عنده على ما صوَّره شكل طبيعى صادر عن طبائعها.

الثامن: أن قوله: ولما كان بين تلك الهيئات وبين تعلقات النفوس والصور بالبواقى من المفروزات معية ذاتية لم يلزم خلو جسم فى مرتبة عن نفس أو صورة مشتمل على تناقض لأنه لو لم يكن تعلق تلك النفوس أو الصور بالبواقى متوقفًا على الفصل والإفراز يلزم صدور الكرة المصمتة عن كل منها على ما هو مقتضى الطبيعة الواحدة فينهدم بناء ما هو بصدده من البيان إلى غير ذلك مما يخالف أقوال الحكماء وينافى ما هو الحق فى الواقع، ولو كان كل واحدة منها كرة للزم تحقق الخلاء فى فرج تلك الأجزاء ولاستحال أن يحصل من مجموعها سطح واحد كروى متصل الأجزاء إذ يلزم حينئذ أن يكون الفلك مجموع كرات متلاقية، بينها فرج مضلعة على حسب تلاقى تلك الكرات فلا يلزم من تلاقيها سطح واحد كروى متصل الأجزاء لكن وجود مثل هذا السطح ضرورى ليتحدد به جهة الفوق هذا خلف.

ولا سبيل إلى الثانى والثالث لأنه لو لم يكن كل واحد منها كرة بل يكون جميعها أو بعضًا منها غير كرة يكون طالبًا للشكل الطبيعى عند زوال القاسر، فإن القاسر لا يكون دائميًّا كما بيّن فى مظانه فيكون قابلاً للحركة المستقيمة فإن تبدل الأشكال لا يتأتى إلا بالحركة الأينية ومنع ذلك لجواز كونه دفعيًّا مكابرة، هذا خلف، لأنها متقدمة على المحدد تقدم الجزء على الكل فلها مدخلية فى تحديد الجهات، فلو كانت قابلة للحركة الأينية وإن كانت تلك الحركة على دائرة مركزها مركز العالم لكانت الجهة متحددة لا بها هذا محال، بيانه أن الفلك لو كان مركبًا من أجزاء موجودة متفارزة بعضها عن بعض لكان سطحه أيضًا منقسمًا فى الخارج إلى سطوح فيكون جهة الفوق متعددة بكون كل واحدة منها قائمة ومتحددة بجزء واحد من الفلك، فإذا تحرك ذلك الجزء حركة الأينية على أى نحو كان يلزم خلاف ما هو المفروض.

واعلم أن إمكان الحركة الأينية فى جسم يتوقف على وجود الجهة وتحددها بجسم آخر إذ على تقدير عدم الجهة وعدم تحددها لكانت الحركة الأينية ممتنعة، فاندفع ما فى شرح القاضى من كون اللازم هو تقدم الجهات على حركتها لا

عليها، وكذا ما فى «الحواشى الفخرية» عليه من أن اللازم على هذا الفرض إمكان الحركة المستقيمة لا القبول المقارن للفعلية والمستحيل هو فعلية الحركة المستقيمة لا إمكانها مطلقًا.

وقد علم مما ذكرناه سابقًا من أن مذهبهم أن القاسر لا يكون دائميًّا فساد ما فيها أيضًا من أن اللازم حينئذ أن يكون ما على الشكل القسرى طالبًا للطبيعى لو خلّى وطبعه، ويجوز أن تكون التخلية مستحيلة فى نفس الأمر وإن كانت ممكنة بالذات.

واعلم أن للفلاسفة فى إثبات كروية الفلك طريقين:

الأول: من جهة كونه محددًا للجهات، وقد مر بيانه.

والثانى: من جهة كونه حافظًا للزمان وبيانه أن حركته لما كانت دائمة فلو كان مركبًا من أجسام متخالفة الطبائع لكانت أجزاؤه متداعية بطبائعها إلى الانفكاك والميل إلى أحيازها الطبيعية، وطبيعة المركب وإن قسرت الأجزاء على الاجتماع لكن لا يزال بتغير قوة طبيعة الكل ويضعف بسبب قوى طبائع الأجزاء بالتدريج إلى أن يزول بالكلية فيغلب عليها قوة طبائع الأجزاء ويتحلل فتنقطع الحركة بزوال سببها وهذا الحكم وأمثاله المذكورة فى الفصول الآتية من أحكام محدد المكان والزمان لكنهم يعممونها فى سائر الأفلاك بنوع من الحدس.

الفصل الثالث فى أن الفلك قابل للحركة المستديرة

هذا الفصل مشتمل على إثبات أمور ثلاثة:

أحدها: أن الفلك قابل للحركة المستديرة.

وثانيها: أنه ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة.

وثالثها: أنه ليس فى طبعه ميل مستقيم.

أما الأول: فالبرهان عليه قوله: لأن كل جزء من أجزائه المفروضة فله وضع معين ومحاذاة معينة بالقياس إلى ما فى جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من مقتضى طبيعته إذ لا يختص بما ــ أى بطبيعة تقتضى حصول وضع معين ومحاذاة معينة ــ لذلك الجزء بالقياس إلى غيره لتساوى جميع الأجزاء المفروضة الفلكية فى الطبيعة إذ لو لم يشترك الأجزاء فى الطبيعة بل كانت لكل منها طبيعة خاصة تقتضى وضعًا معينًا ومحاذاة معية لزم أن يكون الفلك ذا أجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون بسيطًا، وقد ثبت كونه بسيطًا، هذا خلف.

وأما اشتمال بعض الأفلاك على الكواكب والتداوير والخوارج فلا يوجب نقضًا لما علمت أنها أمور حاصلة من الفواعل لا لأجل تفاوت فى أجزاء القوابل وقد علمت أيضًا أن مقتضياتها ليست مخالفة لمقتضيات بواقى الأجزاء فلا وجه لتخصيص هذا الحكم لأجل ذلك بالمحدد وعدم جريانه فى غيره من الثمانية كما فى «الحواشى الفخرية».

وإذ قد ثبت أن الأوضاع الحاصلة لأجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها المشتركة فكل جزء يمكن نظرًا إلى طبيعته أن يزول عن وضعه ويصل إلى وضع جزء آخر ولا يمكن ذلك إلا بالحركة على وجه لم يخرج الأجزاء عن كونها متصلاً واحدًا لئلا يلزم الخرق على الفلك ولعدم جواز المستقيمة عليه كما فى العناصر تعينت المستديرة فثبت كون الفلك قابلاً للحركة المستديرة وأورد عليه بأن الفلك لو كان قابلاً للحركة المستديرة لكانت حركته إلى جانب معين لامتناع الحركة إلى جميع الجوانب وحركة الفلك إلى جانب معين مع تساوى نسبته إلى سائر الجوانب لبساطته يوجب ترجيحًا من غير مرجح وهذا محال، وأجيب عنه بأن

التخصيص المذكور إما لأن مادة كل فلك من تلك الأفلاك لا تقبل إلا الحركة المخصوصة إلى الجهة المعينة أو لأن العناية بالسافلات لا يحصل إلا بهذا النحو من الحركة أو لأن تشبه كل فلك بمبدئه المفارق الذى هو معشوقه لا يحصل إلا بتلك الحركة.

وفى «الحواشى الفخرية» لنا أن نورد مثل هذا المنع فى أصل الدليل بأن نقول: يجوز أن يكون حصول وضع معين للأجزاء لازمًا لا لنفس الطبيعة بل لأمر آخر وإن لم نعلمه بخصوصه، أقول: هذا المنع لا يقدح فى صحة الدليل بل يقرره لأن حصول الوضع المعين إذا لم يكن لنفس الطبيعة لكانت نسبة الطبيعة إلى سائر الأجزاء نسبة واحدة، فكان الفلك فى ذاته قابلاً لسائر الأوضاع ونحن لا ندعى ههنا غير هذا.

وفى «شرح القاضى» قد انضم إلى الإيراد المذكور إيراد آخر وهو قوله وأيضًا إذا تحركت البسيط على الاستدارة فلا بد هنا من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدًّا فى الصغر والكبر يرسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافًا عظيمًا بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقطة المفروضة فى تلك البسيطة وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة للحركة البطيئة والسريعة وأنه ترجيح بلا مرجح.

أقول: تعيين هذه الأمور من توابع تعيين الحركة فلا ترجيح من غير مرجح ولعله بصدد توضيح الإيراد المذكور أولاً لا بصدد ذكر إيراد آخر على الدليل وان كان الظاهر من كلامه هو الأخير.

ولقائل أن يقول: إن الحالة التى تقتضى كون جزء من الفلك قريبًا من محدبه وجزء آخر منه قريبًا من مقعره بحيث يمتنع تبدل أحدهما بالآخر مع تشابه الجميع فى الطبيعة فلتكن مقتضية لكون كل من الأجزاء على وضع مخصوص ومحاذاة مخصوصة مع كونها متحدة الحقيقة لكن يجاب بأن الفلك لما كان متصلاً واحدًا وكانت أجزاؤه فرضية فلو تبدل الجزء الفوقانى إلى الجزء التحتانى يلزم الخرق والحركة المستقيمة وهو محال بخلاف تبدل الأوضاع للأجزاء المفروضة بالنسبة إلى

ما فى جوفها فإنه لا يوجب الحركة المستقيمة بل يتبادى ذلك بالحركة الوضعية الغير الممتنعة على الفلك.

أقول: وهذا الجواب ليس بشىء لأن جواز الحركة المستديرة على الفلك بمعنى إمكانها فى الواقع هو أول البحث والتجويز العقلى الذى مرجعه مجرد الاحتمال العقلى لعدم قيام البرهان عنده على امتناعه لا يوجب تساوى الطرفين فى الواقع ولا ينافى تعين أحدهما فيه، إذ الأول أعم من الثانى والعام لا يوجب الخاص ولا ينافى نقيضه.

والأولى أن يقال: كون بعض أجزاء الفلك فوق وبعضها تحت أمر تقتضيه جسمية الفلك لذاتها بخلاف أوضاعها المعينة بالقياس إلى ما عداهما مما فى جوفها، فإن الجسم لا يتصور فى شىء إلا بأن يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة خاصة بها يتحقق اختلاف تلك الأجزاء بالفوقية والتحتية واليمنة واليسرة فهى من ضروريات هوية الجسم ووجوده.

وأما نسبتها إلى الأمور الخارجية فهى ليست من الضروريات التى لا يوجد الجسم بدونها، فالأولى ليست معللة بشىء بخلاف الثانية فإنها تحتاج فى ثبوتها إلى علة فعلتها فى الفلك إن كانت الطبيعة الفلكية أو أمرًا لازمًا لها يلزم المحذور والمذكور وإن كانت أمرًا مفارقًا لها يلزم إمكان التبدل والمستلزم لقبول الحركة الوضعية لامتناع الحركة الأينية.

وأما الثانى: فأشار إليه بقوله: ونقول أيضًا: يجب أن يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به، والميل حالة فى الجسم مغايرة للحركة تقتضى الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق ويعلم مغايرته لها لوجوده بدونها فى الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ المسكن تحت الماء وإلا ــ أى وإن لم يكن الفلك ذا مبدأ ميل مستدير ــ لما كان قابلاً للحركة المستديرة، لكن التالى كاذب فالمقدم مثله.

بيان الشرطية أنه لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير المناسب إما بترك الظرفية والاقتصار على الضمير أو ترك لفظ مبدأ أو كون الطبع بمعنى الحقيقة والأخير أولى، فلا يكون فيه ميل أصلاً إذ الميل إما أن يكون طبيعيًا أو قسريًا

فيمتنع أن يتحرك على الاستدارة لأن الميل كما ذكرنا آلة للطبيعة فى إحداث الحركة وحدوث المعلول عن العلة التى لها آلة فى إحداثه بدون تلك الآلة محال، وإذا امتنعت الحركة المستديرة على الفلك لما كان قابلاً لها فثبت الملازمة وبطلان التالى يعلم بما سبق من البيان، وفى هذا المقام وأمثاله سؤال مشهور لم يدفعه أحد، تقريره: أن الإمكان الذاتى لشىء لا ينافى امتناع وقوعه لأجل عدم علته بل لامتناعها الذاتى كعدم المعلول الأول فإنه يمتنع وقوعه بواسطة كون علته وهو انتفاء الواجب تعالى مستحيلاً لذاته فإمكان الحركة المستديرة أيضًا للفلك لا ينافى امتناع وقوعها لأجل عدم علتها التى هى الميل المستدير.

أقول: يمكن دفعه بأن هذه المسألة وأمثالها مما يحكم على شىء بحكم من جهة قبوله الذاتى وإمكانه الفطرى نحوًا راجحًا من الوجود إنما يطرد فى الإبداعيات وما هو فوق الكون دون عالم الاتفاقات والأسباب العرضية التى قد يمنع القابل عن ما يستحقه لذاته ويصده عما يستوجبه بحسب قابليته وذلك لأن العلل للأشياء التى هناك ذاتية والإمكانات فيها كاشفة عن وجوبات ناشئة عن علل إيجابية.

وأما حكاية إمكان العدم للمعلول الأول فالوجه فى ذلك: أن الإمكان فيه مجرد اعتبار عقلى لا ثبوت له فى نفس الأمر بل عند ملاحظة المهية بنفسها مجردة عن غيرها فهى بهذا الاعتبار لا موجودة ولا معدومة، فلا يثبت لها شىء بحسبه.

وبالجملة للفلاسفة قاعدة كلية ثابتة عندهم بحسب أصولهم الفلسفية هى أن كل كمال وخير وفضيلة يمكن لشىء فى عالم الإبداع بحيث لا يؤدى إلى شر وفساد فى النظام فهو واجب الصدور من الواهب الجواد الخالى عن النقص والنحل والتعير فبهذه القاعدة ثبتت هذه المسألة ونظائرها إذ لا شبهة فى أن ذات الفلك وقبولها مطلق الحركة المستديرة أمور سابقة على الأكوان الاتفاقية والموانع العرضية وإنما قلنا: لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير القسرى من الخارج لأنه لو قبل الميل القسرى وتحرك من خارج لتحرك بتلك القوة القسرية مسافة معينة فى زمان معين لعدم تصور الحركة فى الآن ويكون ذلك الزمان أقصر من زمان حركة فهى ميل طبيعى معاوق للميل القسرى لاختلاف جهتى

تحريكهما بتحرك مثل تلك القوة القسرية فى عين تلك المسافة وإلا ــ أى وإن لم يكن زمان حركة الجسم الأول أقصر من زمان حركة الجسم الثانى مع أن الثانى ذى عائق طبيعى والأول عديم العائق أصلاً ــ أو مع عائق غير طبيعى مشترك بينهما فرضًا لكان الشىء الذى هو الحركة مع العائق الذى هو الميل الطبيعى كهو لا معه، هذا خلف.

وذلك الزمان الأقصر له نسبة مقدارية لا محالة إلى الزمان الأطول لأن الزمان مقدار وكل مقدارين من نوع واحد لا بد أن يكون بينهما نسبة مقدارية وليكن زمان عديم الميل غشر زمان ذى الميل مثلاً، فإذا فرضنا ذا ميل آخر ميله أضعف من الميل الأول بحيث تكون نسبته إلى الميل الأول مثل نسبة الزمان الأقصر الذى لحركة عديم الميل إلى الزمان الأطول الذى لحركة ذى الميل الأول فيكون لا محالة عشره فيتحرك ذو الميل الثانى بتلك القوة القسرية أو بمثلها فى مثل زمان عديم الميل مثل مسافته إلى مسافة حركة عديم الميل.

لأن الحركة تزداد سرعتها وينتقص أى يقصر زمانها ويطول بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة وازديادها فى الجسم المعين فى المسافة المعينة فكلما كان الميل المعاوق فيه أقل كان زمان الحركة أقصر وكلما كان الميل أكثر كان زمان حركته أطول.

لأنه لو انتقص شىء من القوة المعاوقة التى فى الجسم ولا تزداد السرعة اللازمة لقصر الزمان أو ازداد شىء منها ولا ينتقص السرعة اللازمة لطول الزمان لم تكن القوة الميلية مانعة من الحركة هذا خلف، وأما بطء الحركة القسرية فى الأجسام المتخلخلة كالقطن والأجسام الصغيرة الحجم كالذرات فإنما هو لأجل قلة القبول والاحتمال فيها لا لأجل انتقاص القوة الميلية المعاوقة بها فلا يرد بها النقض على هذه القاعدة فظهر أن الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويان فى الزمان المستلزم لتساويهما فى السرعة وهو محال.

واعلم: أنه لا بد لكل حركة من أمور ثلاثة: زمان ومسافة ومرتبة من السرعة والبطء، وكل حركتين متفقتين فى أمرين من هذه الأمور فلا بد من اتفاقهما فى

الأمر الثالث أيضًا، وكل متفقين فى واحد من هذه الأمور فلو اختلفتا فى أحد الأمرين الباقيين على نسبة فلا بد من اختلافهما فى الأمر الآخر منهما على تلك النسبة، فإن اتفقتا مثلاً فى حد من السرعة والبطء واختلفتا فى الباقيين كانت نسبة المسافة إلى المسافة كنسبة الزمان إلى الزمان على التساوى، وإذا اتفقتا فى المسافة واختلفتا فى الباقيين كانت نسبة السرعة إلى البطء كنسبة الزمان القصير إلى الزمان الطويل، وإذا اتفقتا فى الزمان واختلفتا فى الباقيين كانت نسبة السرعة إلى البطء كنسبة المسافة الطويلة إلى القصيرة وعلى هذا فذو الميل الأول وعدم الميل من الأجسام الثلاثة لما لم يمكن اتحاد حركتيهما فى حد من السرعة والبطء ويمكن اتحادهما فى أحد الباقيين ففرض الاتحاد فى تلك الأجسام إما باعتبار المسافة كما فعله المصنف.

واللازم على هذا التقدير اتحاد الجسمين القليل الميل والعديم الميل فى الزمان أيضًا، أو باعتبار الزمان كما فعله غيره واللازم حينئذ اتحادهما فى المسافة أيضًا، وعلى التقديرين فالخلف لازم وهو اتفاق الحركتين فى أمرين من الأمور الثلاثة المذكورة مع اختلافهما فى واحد منها.

وأما ما أورد فى هذا المقام من عدم تسليم إمكان ذى ميل يكون نسبة ميله إلى ميل ذى الميل الأول كنسبة الزمانين أو المسافتين لاحتمال انتهاء الضعف فى الميل إلى ما لا أضعف منه ثم على تقدير تحقق ميل يكون على النسبة المذكورة عدم تسليم كونه معاوقًا للميل القسرى لجواز توقف المعاوقة على قدر من القوة بحيث لا يوجد بدونها، ثم الحكم بكون نسبة الزمانين مقدارية ونسبة المعاوقتين عددية فمندفع بأن مراتب الشدة والضعف فى القوى والكينيات كمراتب الزيادة والنقصان فى المقادير لا تقف فى شىء من الجانبين عند حد لا يمكن لها التجاوز عنه بحسب الذات.

وكما أن الأجسام لا ينتهى الانقسام إلى ما لا يقبل القسمة ولا فى الازدياد إلى ما لا يحتمل الزيادة عليه إلا لمانع خارج عن الطبيعة الجسمية، فكذلك الميل فى تنقصه وازدياده فإنه وإن بلغ غاية الضعف له أثر فى المعاوقة، غاية ما فى الباب أن

معاوقته تكون خفيفة وإن حال ما يتعلق بالمقدار من حيث قبوله الزيادة والنقصان بتبعية المقدار كحال المقدار فى سائر الأحكام كقبول المساواة والمفاوتة والعادية والمعدودية والتشارك والصمم والفرق بينه وبين المقدار بكون تلك الأحكام فى أحدهما بالذات وفى الآخر بالعرض.

واعترض العلامة القوشجى بأن الحركة إما أن يمكن أن يكون بدون المعاوقة فى زمان أو لا يمكن، فإن أمكن نقول: بعض من زمان الحركة فى ذى المعاوق القوى بإزاء نفس الحركة والباقى بإزاء معاوقته، فعلى هذا يزيد زمان حركة ذى المعاوق الضعيف على زمان حركة عديم المعاوق بما يقتضيه نسبة المعاوقتين وإن لم يمكن بطل الاستدلال لابتنائه على فرض أمور يكون بعضها محالاً، فلعل منشأ الخلف ذلك المحال لا خلو الجسم عن المعاوق.

أقول: يمكن فى الجواب اختيار الشق الأخير ولا يلزم منه بطلان الاستدلال وذلك لأن حاصل البرهان أو وقوع الحركة من عديم المعاوق فى زمان محال إذ لو أمكن لم يلزم من فرض وقوعه مع الأمور الممكنة التى هى حركتا الجسمين الأخيرين على النهج المذكور أمر محال فى نفس الأمر هو تساوى زمانى حركة ذى المعاوق وحركة عديم المعاوق، ولما لزم فيكون وقوعها فى زمان محالاً لكن كل حركة فهى إنما تكون فى زمان وقوعها لا فى زمان أيضًا محال ومن هذا يلزم أن حركة عديم المعاوق مطلقًا حال وهو المطلوب.

ويمكن اختيار الشق الأول فإن الاعتراف بكون الحركة غير مقتضية لزمان على تقدير وقوع محال لا ينافى الجزم بكونها مقتضية له فى نفس الأمر، فالجزم حاصل بذلك وحينئذ ينتظم أن يستدل هكذا أيضًا لو وقعت حركة من الجسم العديم الميل لكانت فى زمان لا محالة وإلا يلزم تخلف الملزوم عن لازمه ولو كانت فيه لزم تساوى عديم المعاوق وذى المعاوق وأنه محال فلم يكن فى زمان وهو أيضًا

محال، فوقوع الحركة من الجسم العديم الميل مطلقًا محال وهذا الاعتراض أورده جماعة من المتأخرين منهم الشيخ أبو البركات البغدادى[١].

والإمام الرازى[٢] بوجه آخر وهو أن الحركة بنفسها تستدعى زمان وبسبب المعاوقة زمانًا آخر فتستجمعهما واجدة المعاوقة بأحدهما فاقدتها فإذن زمان نفس الحركة غير مختلف فى جميع الأحوال إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان الحركة بعد انضياف من ذلك إليه ولا يلزم على ذلك الخلف المذكور، وتقرير ما استفيد من كلام خاتم الحكماء المحقق الطوسى فى جوابه على وجه لا يرد عليه شىء من الإيرادات التى ذكرها شارح «التجريد» وغيره، هو أن قول المعترض أن الحركة بنفسها تستدعى زمانًا إن عنى به أنها لا مع حد من السرعة والبطء تستدعى زمانًا فهو ظاهر البطلان لأن الحركة لا تنفك عن السرعة والبطء وما لا ينفك عن شىء لا يتصور اقتضاؤها أمرًا بدون ذلك الشىء وإنْ لم يكن ذلك الشىء دخيلاً فى الاقتضاء.

وإن عنى به أنها مع قطع النظر عن حد من السرعة والبطء كنسبة الجنس إلى الفصول فى البسائط من الأنواع ولا تقوم للجنس فى النوع البسيط لا بحسب الخارج ولا بحسب الذهن إلا بالفصل، وما لا تقوّم له فى نفس الأمر لا يقتضى شيئًا أصلاً، وكذا إن كان المراد منه أن الحركة بمهيتها تقتضى قدرًا من الزمان وإلا لزم أن يكون زمان الحركة وزمان بعض منها متساويين وهو محال.

إذ زمان بعض الحركة بعض زمان تلك الحركة بل الحركة من حيث إنها حركة لا تقتضى من الزمان أو المسافة إلا أمرًا مطلقًا وأما القدر المعين منهما فإنما تقتضيه الحركة المخصوصة وإن كان المدعى أن الحركة مستقلة مع قطع النظر عن العائق يقتضى زمانًا ومع العائق زمانًا آخر.

---

(١) أبو البركات البغدادى: ولد فى عام ٤٦٧هـ ببغداد، وكان من علماء الكلام.

(٢) فخر الدين الرازى: من الأشاعرة المتأخرين.

فنقول: إن الحركة مما يقبل الشدة والضعف بحسب حدود السرعة والبطء ولا يتصور مهيتها إلا مع حد من تلك الحدود فلا بد فى تحصّلها فى ضمن مرتبة منها من مخصص، والمخصص لا يمكن أن يكون هو الطبيعة لعدم التفاوت فيها ولا القاسر أيضًا لانتهاء القسر إلى الطبيعة كما بين فى محله، نعم، إذا كانت الحركة نفسانية فللنفس أن تحدد حالها من السرعة والبطء بواسطة إدراك مرتبة منهما بقوتهما الخيالية يكون ملائمة لها فينبعث عنها الميل بحسبها.

وبحسب الميل تتحصل الحركة على حد معين من السرعة والبطء، فلو فرضنا ارتفاع جميع ما لا يجب وجوده مع الجسم بحسب ذاته من حيث هى هى لا يمكن عنه تحقق الحركة لعدم وجود المحدد لحركته، اللهم إلا إذا كانت الحركة نفسانية فإنها تحدد النفس حالها من السرعة والبطء بحسب تخيل حد ملائم من الحدود وانبعاث ميل نفسانى بحسبه محصل لوجود الحركة على ذلك الحد.

وأما فى الحركات الطبيعية، فلما لم يكن للطبيعة تفاوت ولا شعور بالملائمة وغيرها فلا يتصور فيها ذلك بل هى بحسب ذاتها تكاد أن تحصل الحركة فى غير زمان لو أمكن وكذا فى الحركات القسرية أيضًا إذا فرض القاسر على أتم ما يمكن أن يكون لا يقع بسببه تفاوت ولا له شعور أيضًا بالملائمة وعدمها كما بين فى مظانه.

وإذا كان الميل فى ذاته أمرًا مختلفًا متفاوتًا ففى كل من تينك الحركتين احتيج إلى ما يحدد ميلاً يقتضيها وحالاً يتحدد بها، فالتفاوت الذى بسببه يتعين الميل وما يتبعه من مرتبة معينة من مراتب الحركة سرعة وبطأً يجب أن يكون خارجًا عن القوى المحركة سواء كان خارجًا عن المتحرك أو غير خارج عنه، وهو المسمى بالمعاوق الخارجى أو الداخلى، أما المعاوق الخارجى فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء والماء بالرقة والغلظ، وأما المعاوق الداخلى فهو لا يمكن أن يعاوق الحركة الطبيعية لأن ذات الشىء لا يقتضى شيئًا وما يعوقه عن اقتضاء ذلك بل إنما يعاوق الحركة القسرية كالطبيعة والنفس اللتان هما مبدءان للميل الطباعى

فإذن يلزم من ارتفاع هذين المعوقين ـــ أعنى الخارجى والداخلى ـــ ارتفاع السرعة والبطء من الحركة.

ويلزم منه ارتفاع الحركة ولأجل ذلك استدلت الحكماء بأحوال هاتين الحركتين تارة على امتناع عدم معاوق خارجى، فبينوا امتناع وجود الخلاء وتارة على وجوب وجود معاوق داخلى، فأثبتوا مبدأ ميل طبيعى فى الأجسام التى يجوز أن يتحرك قسرًا كما فى مسألتنا هذه.

ووجة الاستدلال فى المسألتين أن اختلاف المعاوقة لما كانت مقتضية لاختلاف السرعة والبطء كانت المعاوقى القليلة بإزاء السرعة والكثير بإزاء البطء، وكانت نسبة المعاوقة إلى المعاوقة فى القلة والكثرة كنسبة المسافة إلى المسافة فيهما على التكافؤ وكنسبة الزمان إلى الزمان على التساوى.

فإذا ثبت ذلك فلنفرض متحركًا عدم المعاوقة يقطع مسافة ما فى زمان وآخر مع معاوقتها يقطعها ويكون لا محالة فى زمان أكثر وثالثًا مع معاوقة أقل من الأولى على نسبة الزمانين فهو لا محالة يقطعها فى زمان مساو لزمان عدم المعاوقة، ويلزم من ذلك الخلف لتساوى وجود المعاوقة وعدمها إلا أن يجعل حركة عدم المعاوقة لا فى زمان بل فى آن لا ينقسم وهو أيضًا محال لما مر فهذا تقرير كلامهم على وجه يوافق مرامهم.

ولنرجع إلى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول: إن المصنف لما استشعر أنه يجوز لأحد أن يقول: لعل لزوم المحال المذكور إنما نشأ من أمر آخر غير فرض تحرك ذلك الجسم الذى لا ميل فيه من الأمور المفروضة المذكورة فى الدليل فنبه على إزالة هذا الاحتمال بقوله وهذا المحال إنما لزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه أو من فرض الميل الذى نسبته إلى الميل الأول كنسبة زمان عدم الميل إلى زمان ذى الميل الأول أو من فرض المجموع من حيث هو المجموع، لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن بالضرورة.

والممكن لا يستلزم محالاً وكذا المجموع من حيث المجموع ممكن إذ لو كان محالاً فاستحالته إما أن يكون لاستحالة أحد الجزئين فيرجع هذا إلى استحالة

حركة عدم الميل لا إلى استحالة حركة ذى الميل على النسبة المذكورة كما مر أو لاستحالة صفة الاجتماع، وذلك إنما يكون لو تحقق التنافى الذاتى بين الأمرين كما فى مجموع النقيضين، فإن كلاً منهما ممكن والمحال اجتماعهما لا غير وفيما نحن بصدده ليس كذلك لعدم تنافى الأجزاء فتعين استحالة أحد الأجزاء.

كما أشار إليه قوله: فهذا المحال إنما يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه أصلاً فيكون محالاً فالفلك لما كان قابلاً للحركة المستديرة فوجب أن يكون فيه مبدأ ميل ولما امتنع فيه مبدأ الميل المستقيم كما سيأتى فثبت أن مبدأ الميل فيه مبدء الميل المستدير وهو المطلوب.

وأما الأمر الثالث المشار إليه بقوله: ونقول أيضًا أن الفلك لا يكون فى طبعه ــ أى فى ذاته على ما مر ــ مبدء ميل مستقيم، فالدليل عليه بوجهين:

الأول: أن الحركة المستقيمة ممتنعة عليه كما سبق، فوجود ذلك الميل فيه يكون معطلاً ضائعًا ولا معطل فى الوجود:

والثانى: أنه لما ثبت أن الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير فلا يجوز أن يقتضى الميل المستقيم وإلا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى الأمرين المتنافيين أى التوجه إلى شىء بالحركة المستقيمة والصرف عنه بالحركة المستديرة، هذا خلف.

قيل: إن الميل المستقيم وإن اقتضى توجه الجسم إلى جهة لكن الميل المستدير لا نسلم أنه يقتضى صرفه عنها بل لا يقتضى شيئًا منهما أصلاً، وردّ بأن الميل المستدير وإن لم يقتض صرف كل الجسم من الجهة لكنه يقتضى صرف الأجزاء منها بديهة، فلو اجتمع الميلان فى جسم واحد لزم تحقق التوجه والصرف معًا من الطبيعة الواحدة بالنسبة إلى الأجزاء وهو محال.

وأما القول: بأن ذلك الصرف على وجه يعود إلى التوجيه فلا منافاة بينهما كما فى «الحواشى» ففى غاية السقوط كما يظهر بالتأمل.

واعلم أن ههنا أبحاثًا.

الأول: أن الطبيعة العنصرية تقتضى الحركة والسكون باعتبار الخروج عن الحيز الطبيعى والحصول فيه فلم لا يجوز أن يكون للطبيعة الفلكية حالتان تقتضى ميلاً مستقيمًا بتوسط إحداهما وميلاً مستديرًا بتوسط الأخرى إنما المحال اقتضاء الطبيعة أمرين متنافيين بانفرادها وأما بحسب اعتبارين فلا.

والثانى: أن الكرة المدحرجة متحركة وضعية وأينية فيكون فيها مبدأ ميلين مختلفين، إذ لو لم يكن فيها مبدأ أحد من الميلين لما قبل ذلك الميل من خارج على ما مر.

الثالث: أن حركة الماء من الهواء إلى الأرض طبيعية وكذا حركته منها إلى البحر أيضًا مع أن أحديهما إلى المركز والأخرى على المركز، فتكون طبيعة واحدة تقتضى توجهًا إلى شىء وهو وسط العالم وتقتضى ميلاً عنه بحركة لا إلى الوسط.

الرابع: أن النار لها مبدأ ميل مستقيم من الوسط وهو ظاهر ولها أيضًا مبدء ميل مستدير حول الوسط بدلالة حركات ذوات الأذناب وغيرها.

الخامس: أنه قد أسس خاتم الحكماء تمهيدًا لحل بعض الإشكالات الفلكية كبيرة محيطة وصغيرة محاطة مماسة لها على نقطة مشتركة بين سطحيهما بحيث يكون قطر المحيطة ضعف قطر المحاطة، والنسبية بين حركتيهما فى هذه النسبة لكن على التكافؤ فإذا فرض مركزاهما ومركز الكوكب فى مبدء الدور على خط مستقيم هو قطر المحيطة ففى تمام الدورة يتحرك الكوكب على قطر واحد منها مرتين صعودًا ونزولاً فيلزم من هذا ومن قولهم كل ما فى الأفلام من الكواكب وغيرها لها حركة وضعية على نفسها اجتماع الميلين المتنافيين.

والجواب: **أما عن الأول**: فبأن اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شىء واحد وهو الكون فى المكان الطبيعى فإن كان ذلك الكون غيرحاصل فذلك الاستدعاء يستلزم حركة تحصله، فاقتضاء الحركة فى تلك الحالة نفس اقتضاء ذلك الكون لا غير وإن كان حاصلاً فاقتضاء السكون ليس أن السكون أمر وجودى اقتضته الطبيعة فى تلك الحالة بل معناه أنها لا تقتضى الحركة

بل اقتضت نفس ما اقتضته أولاً فلم تقتض إلا شيئًا واحدًا هو الحصول فى المكان الطبيعى.

وأما اقتضاء الميلين الوضعى والآن فهو اقتضاء أمرين متغايرين لانفكاك أحدهما عن صاحبه وأيضًا من الأين ما هو طبيعى يطلبه المتحرك على الاستقامة وليس من الأوضاع وضع طبيعى يطلبه المتحرك على الاستدارة ولهذا لا يكون الحركة المستديرة طبيعية كجسم بخلاف المستقيمة كما ستعلم.

هذا ما ذكروه فى الجواب، وأنت تعلم أن السؤال إن لم يورد بطريق النقض بل أورد بطريق المناقضة بأن يقال: لا نسلم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة أمرين متنافيين كيف والحال أنه واقع فى الطبيعة العنصرية! فلا يتمشى فيه هذا الجواب لأنه كلام على السند اللهم إلا أن ندعى مساواة السند، للمنع فيندفع المنع باندفاع السند ويصح الجواب.

وأما عن الثانى: فبأنا لا نسلم أن الكرة المدحرجة ذات طبيعة واحدة بخلاف الفلك فإنه ذو طبيعة واحدة، هكذا قيل، وأقول: الأولى أن يقال: إن الكلام هاهنا فى الميلين الذاتيين ولا نسلم أن كلاً من الميلين فى الكرة المدحرجة ذاتيان بل أحدهما وهو الميل المستقيم فيها ذاتى لأن حركتها المستقيمة ذاتية وإن كانت بالقسر والآخر وهو الميل المستدير فيها بالعرض لأن حركتها المستديرة عرضية ـــ أى غير حاصلة بالذات ـــ وكما أن حركة كل الجسم حركة وضعية ذاتية يلزمها حركة جزئه حركة أينية عرضية كما فى الفلك كذلك قد يكون حركة أجزاء الجسم حركة أينية ذاتية على وجه خاص مستلزمة حركة كله حركة وضعية عرضية كما فى الكرة المدحرجة، وبه يخرج الجواب بعينه عن النقض الرابع والخامس.

وأما عن الثالث: فبأن حركة الماء على وجه الأرض لا يكون إلا على سبيل الانحدار، فيكون طبيعيًّا لأنه فى الحقيقة حركة إلى السفل، كيف ولو لم يكن الموضع الذى يتوجه إليه أخفض من الموضع الذى يتوجه عنه لم يتوجه أصلاً.

الفصل الرابع فى أن الفلك لا يقبل الكون والفساد والخرق والإلتيام

اعلم أنه قد تفرعت على المسألة السابقة ــ أعنى أن الفلك ليس فى طباعه ميل مستقيم ــ عدة مسائل منها ما ذكره المصنف وهى اثنتان عنون الفصل بهما:

الأولى: أن وجوده عن صانعه على سبيل الإبداع لا بأن يتكون عن جسم يفسد إليه وكذا فقده على سبيل الفناء لا بأن يفسد إلى جسم آخر وهذا معنى قول أكثر الفلاسفة: «إن السماء غير مكونة ولا فاسدة».

لكن العامة من المتفلسفة صرفوا هذا المعنى إلى الحدوث والفناء مطلقًا، أى على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود سواء كانت هناك هيولى تقبلهما أو لا فأمعنوا فى الإلحاد والقول بقدم العالم.

والثانية: أنه لا يجوز عليه الخرق والإلتيام، أما الأولى منهما وهى أنه لا يقبل الكون والفساد فبيَّنهما بقوله: فلأنه محدد الجهات، قال السيد المحشى: إن الثابت من الأحكام ليس إلا القدر المحيط من المحدود، وأما أن يحدد الجهات غير القدر المحيط منه غير قابل لهذه الأحكام فغير ثابت مما مر ولعل المراد بالمحدد المحيط.

أقول: فساده ظاهر، لأن المحدد لما ثبت بساطته لا يكون بعض أجزائه كائنًا وبعض آخر مبدعًا أو بعض منها قابلاً للخرق والإلتيام وبعض آخر غير قابل لهما إلى غير ذلك من الأحكام إذ لا أولوية فى أبعاض الأمر المتصل الواحد كما قد علم مرارًا ولا شىء من المحدد للجهات بقابل للكون والفساد، ينتج أن الفلك لا يقبل الكون.

أما الصغرى فلما مر بيانه فى الفصل الأول من هذا الفن.

وأما الكبرى فلأنه لا شىء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة، وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة.

ينتج من الشكل الثانى أن لا شىء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد، أما الصغرى فقد ثبت فى الفصل الثانى وأما الكبرى فلأن كل ما يقبل الكون

والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته فى الفصل الخامس من الفن الأول أن كل جسم فله حيز طبيعى، قيل: هذا غير كاف فى المغايرة بين الحيزين بل يحتاج إلى ضم مقدمة أخرى إليه هى أن الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان نوعًا وهو ممنوع لا بد له من دليل، وأجيب عنه بأن اقتضاء الطبيعة لحيز ما إنما هو بواسطة ما اقتضتها من لوازمها الخاصى كالحرارة للنار والبرودة للأرض فعلى هذا إن اقتضت طبيعة أخرى ذلك الحيز بعينه فأما أن يشاركها فى تلك اللوازم فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد، وإلا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق الذاتية التى لها دخل فى اقتضاء ذلك الحيز، وكل ما هذا شأنه ــ أى لكل من صورتيه المكانية والفاسدة ــ حيز غير ما للأخرى منهما، فهو قابل للحركة المستقيمة لأن الصورة الكائنة لما أن تحصل فى حيز طبيعى أو فى حيز غريب الحيز هنا يجب حمله على المعنى الأعم من المكان ليشتمل المحدد فتكون الظرفية تجوز به من باب التشبيه ولفظه فى مستعارة لها فإن حصلت فى حيز غريب فكانت تقتضى ميلاً مستقيمًا إلى حيزها الطبيعى وإن حصلت فى حيز طبيعى فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة فى حيز غريب، فكانت تقتضى ميلاً مستقيمًا إلى حيزها الطبيعى.

وأما المسألة الثانية وهى أنه لا يقبل الخرق والإلتيام فبينها بقوله: فلأن ذلك أيضًا إنما يحصل بالحركة المستقيمة حمل الباء على السببية كما حمله القاضى غير صحيح لدلالته على أن الكون والفساد بالحركة المستقيمة مع أنهما يستلزمان لها بل على معنى التلبس والمراد بالحركة المستقيمة ما يحصل بها للجسم التوجه إلى جهة والصرف عن أخرى والجهة منحصرة فى الفوق والتحت والبواقى من الجهات راجعة إليهما، وقد علم أن محدد الجهتين وكذا أجزاؤه لا يقبل الحركة المستقيمة، فلو كان المحدد قابلاً للخرق والإلتيام لزم المحذور المذكور.

بقى هاهنا احتمال: أن يحصل فيه الخرق من جهة حركة بعض أجزائه على الاستدارة كما ذهب إليه بعضهم حيث توهم أن الكواكب متحركة فى أفلاكها حركة الحيتان فى الماء، ولا يبطل به علم الهيئة لأن حركاتها يلزم أن تكون متشابهة

حول مراكز أفلاكها ـــ أى لا تسرع ولا تبطء ولا تقف ولا ترجع ولا تنعطف ـــ فدفعه صاحب «المطارحات» بأنه لو كانت الأفلاك قابلة للخرق وقد برهن على كونها ذات حيوية فعند حصول الخرق فيها وتبديد الأجزاء فإن لم يحس فليس جزؤها المنخرق له نسبة إلى الآخر لجامع إدراكى ولا حيز لها عن أجزائها وما سيرى لنفسها قوى فى بدنها جامعة لتلك الأجزاء فلا علاقة لنفسها مع بدنها.

وقد قيل: إنها ذات حياة وإن كانت تحس فلا بد من التألم بتحديد الأجزاء فإنه شعور بالمنافى وكل شعور بالمنافى ما آلم أو موجب لألم وإذا كان كذا وكانت الكواكب تخرقها بجزئيها كما يتوهم بعض الناس فكانت فى عذاب دائم وسنبرهن على أن الأمور الدائمة غير الممكن الأشرف لا يتصور عليها. انتهى قوله الشريف.

وهو عندى من البراهين القوية وإن كان عند غيرى من الخطابيات بل مما هو أدون منها ولولا مخافة التطويل لذكرت عليه عدة من الأبحاث نيابة عنهم وأجبت عنها بمقدمات مسلمة عند الجميع ومنها ما لم يتعرض له المصنف وهى ستة:

الأول: أن نوعه منحصر فى شخصه لامتناع طبيعته عن قبول الفصل والوصل لاستلزامهما الحركة المستقيمة كما سبقت الإشارة إليه فى أوائل الكتاب.

الثانية: أنه لا يتغذى إذ لا يتحلل عنه شىء ولا يقبل الحركة المستقيمة.

الثالثة: أنه لا يجوز عليه الحركة الكمية لاستلزامها حركة الأجزاء على الاستقامة فلا نمو له ولا ذبول ولأنهما فرعا التغذى وهو منتف فيه.

الرابعة: أنه لا توليد له لكونه فرع التغذى ولأن نوعه لا يتعدد ولأن غاية التولية حفظ النوع وتبقيته فيما لا يمكن بقاء شخصه والفلك ليس كذلك لدوام حركته فلا حاجة إلى التوليد.

الخامس: أن لا يكون له شهوة ولا غضب إذ المقصود منهما حفظ الشخص أو النوع بواسطة جذب الملائم ودفع المنافر فلا يتصور شىء منهما إلا فى الكوائن الفواسد.

السادسة: أنه طبيعة خامسة ـــ أى لا حارة ولا باردة ـــ لاستلزامهما الخفة والثقل المقتضيين للحركة من المركز وإليه، ولا رطبة ولا يابسة لاستلزامهما جواز قبول التشكل وتركه والاتصال والانفصال بسهولة أو صعوبة، وقد علمت أن هذه الأحكام إنما ثبتت بالبرهان فى الجرم الأعلى المحدد لكنهم يحكمون بها فى غيره بالتحدس والمحدد عند بعضهم كالمحقق الطوسى وصاحب «التحفة» هو فلك عظيم مشتمل على الأفلاك الثمانية أو السبعة على اختلاف القولين اشتمال الكل لأجزائه وله نفس واحدة ناطقة محركة له بالحركة السريعة، فعلى هذا الرأى لا يحتاج فى تعميم الأحكام المذكورة للأفلاك الباقية إلى تكلف كما لا يخفى لكنه مجرد احتمال.

الفصل الخامس
فى أن الفلك يتحرك على الاستدارة دائمًا

وبيانه بعدما ثبت بزعمهم أن الزمان لا بداية له ولا نهاية وأنه مقدار للحركة هو ما أفاده المصنف بقوله: لأن الحركة الحافظة للزمان التى لا بد منها ليتحفظ الزمان ويقوم هو بها إما أن تكون مستقيمة أينية أو مستديرة وضعية فإن المقولتين الباقيتين ـــ أعنى الكم والكيف ـــ لا يمكن أن يكون الحركة الواقعة فى شىء منها حافظة للزمان.

أما الأولى: فلاستلزامه البعد الغير المتناهى والانقطاع كما فى الأينية على ما ستعلم.

وأما الثانية: فلما بيَّن أن الجسم الإبداعى لا يجوز عليه الاستحالة وحركة الجسم الكائن الفاسدة لا يحفظ الزمان لا جائز أن تكون مستقيمة لأنها حينئذ إما أن تذهب إلى غير النهاية أو لا، بل ترجع أو تنعطف، لا سبيل إلى الأول وإلا لزم وجود بعد غير متناه لأن الحركة المستقيمة الذاهبة إلى غير النهاية بلا رجوع ولا انعطاف لا بد لها من سمت غير متناه وهو محال، فالمراد من البعد هاهنا ما يكون باعتبار المسافة لا ما يكون باعتبار الزمان لأن عدم تناهى البعد الزمانى عندهم جائز بل هو واقع وعليه مبنى الكلام.

وأما ما فى شرح القاضى إذ الحركة الموجودة ليست بعدًا والحركة التى هى بعد ليست موجودة فمبناه على نفى وجود الحركة القطعية وقد أشبعنا فيه من الكلام بما يفى بالمرام، ولا سبيل إلى الثانى لأنها لو رجعت أو انعطفت لكانت تنتهى قبل حصول الرجوع أو الانعطاف إلى طرف فيكون منقضيته لأن هاهنا حركتين مختلفتين بالجهة إحداهما الحركة المنتهية إلى الطرف المذكور قبل الرجوع أو الانعطاف، والأخرى الحركة المبتدئة من الطرف المذكور بعد الرجوع والانعطاف.

فيلزم انقطاع الحركة الأولى لأن بين كل حركتين مختلفتين سكونًا لأن الميل المقتضى للحركة الأولى الموصل للجسم المتحرك بها إلى ذلك الطرف موجود حال الوصول لأنه يفعل الإيصال حال الوصول إذ الوصول لا يوجد بدون الإيصال لكونهما متضايفين فلا يتصور تحقق أحدهما بدون الآخر، وفعل الإيصال لا يوجد بدون الميل الموصل فلو لم يكن الميل الموصل موجودًا حال الوصول استحال أن يفعل الإيصال حال الوصول، قيل: عليه لا نسلم أن الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول.

أقول: الوصول لكونه أثرًا موجودًا لا بد له من فاعل موجود معه سواء كان ذلك الفاعل ميلاً أو غيره، ولننقل الكلام إليه ولنسمه ميلاً، وكلما كان الميل الموصل موجودًا لم يحدث فيه ميل يقتضى كونه غير موصل لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين فى الجهة لأن ما يفعل الإيصال من حيث إنه يفعل الإيصال ينافى ما يفعل اللاوصول من حيث هو كذا، فلا يمكن اجتماعهما من هاتين الحيثيتين فى مادة واحدة فى زمان واحد.

فاندفع المنع الذى أورده الإمام بقوله: إنا لا نسلّم الاستحالة المذكورة سواء أراد بالميل مبدء المدافعة أو نفس المدافعة وإن كان الثانى أفحش، وأما الحلقة التى يجرها شخصان متمانعان فليس فيها شىء من المدافعتين ولا شىء من مبدأيهما بالفعل بل كل واحد من المبدئين حاصل فيها بالقوة لا بالفعل، وكلامنا فيما يكون حاصلاً بالفعل.

قال الشيخ: لا تصغ إلى قول من يقول إن الميلين يجتمعان فكيف يمكن أن يكون شىء فيه بالفعل مدافعة إلى جهة وفيه بالفعل التنحى عنها ولا تظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى السفل البتة، بل فيه مبدء من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق، فالحال ــ أى الوقت الذى فيه ميل الوصول ــ غير الحال الذى فيه ميل اللاوصول، وكل واحد من الميلين من حيث الإيصال والإزالة آنى لأن الوصول وكونه غير موصل أى حدوثهما آنى ولا شك أن آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الحيثيتين المذكورتين وزمانية الميلين ذاتًا لا تنافى

آنيتهما وصفًا، فيصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين على ما قررناه من اعتبار الحدوث فى الأولين والحيثية فى الأخيرين، واندفع ما أورده بعض الشراح تارة من عدم تسليم كون الميل آنيًّا بناء على كونه سببًا للحركة موجودًا معها من بداية المسافة إلى نهايتها وأخرى من عدم تسليم كون الوصول آنيًّا بناء على تحققه بعد الحصول زمانًا، هذا وإنما قلنا: إن حال حدوث الوصول وحال حدوث اللاوصول آنيان لأن حال الوصول أى وقته مع لامية الإضافة لا صفته مع تبيانيتها كما توهم لكونه مع عدم مطابقته لمتن الكتاب واشتماله على الاستدراك غير ظاهر الخلف كما لا يخفى.

فلنعرض عنه لو كان زمانًا منقسمًا إلى جزئين فحينما يكون الجسم فى أحد طرفيه أى فى بعض منه لم يكن واصلاً لا مطلقًا ولا فى الجملة وإلا لزم انقسام منتهى الحركة والمسافة وهو باطل وكذا حال صيرورته غير موصل.

واعلم أن الاستدلال على آنية اللاوصول بآنية الوصول لأجل أن رفع الآنى آنى كما وقع لبعضهم غير صحيح، فإن رفع الآن نفسه مما لا يحصل إلا فى نفس زمان يكون بعد ذلك الآن ولا يلزم تشافع الآنات كما أن عدم النقطة فى نفس الخط الذى هى طرفه لا فى نقطة تليها ولا يلزم تجاور النقاط.

وقد يقال إن الانطباق والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وأمثالها آنيات لأنها تحصل عند انتهاء الحركة مع أن زوال كل منها زمانى إذ لا يحصل إلا بعد الحركة والحركة مما لا يحصل إلا بالزمان.

وفى «الحواشى الفخرية» أنه يتوجه عليه أن الحركة لها معنيين أحدهما الحركة بمعنى التوسط، والثانى الحركة بمعنى القطع والزمانى هو الثانى لا الأول لما تقرر من أن الحركة بمعنى التوسط غير منقسمة فى امتداد المسافة حادثة فى آن.

فقوله: والحركة مما لا يحصل إلا بالزمان ممنوع، وجوابه: أن المراد الحركة التى يقع بها القطع وهو الثانى لا الأول. انتهى.

أقول: فى كل من السؤال والجواب بحث، أما السؤال فبأن كلاً من مفهومى الحركة ــ أى التوسط والقطع ــ زمانى ــ أى حاصل فى الزمان ــ وإنما الفرق بينهما بالانطباق وعدمه وسيأتى زيادة تحقيق الجواب فبأن.

وأما قوله: هو الثانى لا الأول ممنوع بل الحق أن زوال الأشياء المذكورة إنما يتوقف على الحركة التوسطية وهى أمر واحد راسم للحركة القطعية التى هى هوية اتصالية متأخرة فى الوجود عنه كما لا يخفى.

وأما استدلالهم على آنية اللاوصول بأن الوصول آنى فزواله يكون آنيًا لأن زوال ما لا انقسام له لو كان تدريجيًا لزم انقسام الزائل لأنه إذا تحقق شىء من الزوال فلو لم يزل شىء من الزائل لم يتحقق هناك زوال فلا بد أن يزول شىء من الزائل شيئًا بعد شىء فيلزم انقسام ما لا انقسام له.

فأقول: فيه بحث نقضًا وحلاً، أما الأول: فبأن عدم كل آنى لو كان آنيًا لزم تتالى الآنات فى عدم الآن وإعدام المماسات والمحاذيات للمتحرك بالنسبة إلى حدود المسافة التى وقعت كل منها فى آن من آنات زمان الحركة إذ البيان جار فيها بعينه، وأما الثانى: فبأن حدوث الأشياء حسبما حققه الشيخ فى «الشفاء» على ثلاثة أنحاء:

الأول: ما يُوجَد عن العلة دفعة فى آن من الآنات فينطبق حدوثه لا محالة على ذلك لأن كالوصول والمماسة والانطباق والمحاذاة وغيرها.

والثانى: ما يُوجَد عن العلة فى مجموع زمان معين على نحو الانطباق عليه بحيث ينفرض فيه الأجزاء بإزاء ما ينفرض منها فى ذلك الزمان فيكون وجود كل جزء من الحدوث فى جزء معين من الزمان كالحركة القطعية.

والثالث: ما يوجد فى جميع الزمان لا على نحو الانطباق عليه بل بأن يوجد فى كل جزء وحدٌ فرض فى ذلك الزمان ولا يلزم أن يكون لمثل هذا الحادث آن يكون أول آنات وجوده والحدوث لا يستلزم ذلك، فإن الحادث ما يكون زمان وجوده مسبوقًا بزمان عدمه سواء كان لحدوثه أول آنى أو لا، ومن هذا القبيل وجود الحركة التوسطية والزاوية وأشباههما وقياس العدم الحادث كقياس الوجود

الحادث فى تثليث الأقسام، وإن لم يكن نحو عدم كل حادث كنحو حدوثه فإن وجود الآن على النحو الأول وعدمه على النحو الثالث.

وكذا اللاوصول واللاماسة واللاانطباق والفساد وأمثالها، فإذن قد تبين مما تحقق من تحصيل القسم الثالث من الحدوث أن الحصول إذا لم يكن حصولاً تدريجيًا لا يلزم أن يكون دفعيًا حتى يلزم تجاوز الآنات فيما نحن فيه، بل يجوز أن يكون فى الزمان لا بمعنى الانطباق عليه.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت من تحقق قسم ثالث من الحادث انسد باب الاستدلال على وجود السكون بين كل حركتين مختلفتين إذ مبناه على أن الوصول واللاوصول كليهما مما يتحقق حدوثهما فى أن يكون أول آنات زمان حصوله ولا يمكن اتحادهما لتنافيهما من أجل تنافى كون الجسم واصلاً إلى المنتهى ومباينًا له معًا ولا تعددهما على سبيل التتالى وإلا لزم تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ فإذن هما حاصلان فى آنين يكون بينهما زمان هو زمان السكون لا زمان الحركة لانتهاء الحركة الأولى الواصلة وعدم حدوث الحركة الثانية الفاصلة فإذا لم يكن اللاوصول مما يختص حدوثه بآن هو أول آنات حصوله فلا يلزم الخلف المذكور.

قلنا: نعم، لو كان تقرير الدليل على ما ذكرت كما هو المشهور ولهذا ولانتقاضه أيضًا بالحدود المفروضة فى المسافة المتصلة التى تقطعها حركة واحدة عدل الشيخ الرئيس عنه وأقام الحجة باعتبار الميل الموصل الميل الموجب لحركة المفارقة بعدما أبطلها باعتبار نفس الوصول والمفارقة بقوله فى «الشفاء»: إن المفارقة والمباينة هى حركة الرجوع، فهناك آنان: آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق على المتحرك أنه مفارق ومباين لذلك الحد الذى هو المنتهى فإن عنوا بأن المباينة طرف زمان المباينة نختار أن ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بأن يكون حدًا مشتركًا بين زمانى الحركتين.

وإن عنوا به آنًا يصدق فيه على المتحرك أنه مباين راجع نختار آنه مغاير لآنّ الوصول وآن بين الآنين زمانًا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو

بعض حركة الرجوع فإن كل آن نفرض فى زمان ما وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين الآن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع. انتهى كلامه.

فإن قلت: إتمام الحجة على اعتبار الميل أيضًا إنما يتوقف على كون اللاوصول آنيًا كما فعله المصنف من حيث أنه استدل على آنية الميلين بآنية الوصول واللاوصول فإذا لم يكن اللاوصول آنيًا لم يثبت كون الميل الثانى آنيًا.

قلنا: يكفى فى الاستدلال على آنية الميل الثانى كون للاوصول غير تدريجى الحصول فإن ما لا يكون وجوده تدريجيًا بل يكون غير منقسم الذات فلا يخلو إما أن يكون حصوله مما لا يتصور إلا بحركة ما كحدوث الزاوية وغيرها، فهو من القسم الذى لا يكون دفعيًا ولا تدريجيًا.

وإن لم يكن كذلك فهو مما يحدث دفعة والميل من هذا القبيل فإن حدوثها غير متوقف على الحركة بل الحركة مما يتوقف عليه، إذا تقرر هذا قلنا: إنا نوجه كلام المصنف بأن نحمل الآنى فى كلامه على ما يقابل التدريجى وهو مسامحة شائعة فى كلامهم وعلى هذا التوجيه لا يتوجه عليه ما أورده القاضى من أن العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب إلى أن اللاوصول آنى كما فعله المصنف بعيد جدًا.

هذا، ولنرجع إلى الشرح فنقول: حاصل الحجة التى ذكرها الشيخ وتبعها المصنف هو أنه لا بد بين كل حركتين من سكون لأن بالمتحرك إذا وصل إلى حد ثم رجع فلا بد هناك من ميلين: ميل الموصل وميل الموجب لحركة المفارقة لامتناع الوصول والرجوع بدونهما وكل منهما من حيث كونهما مبدئين للوصول والرجوع آنى وإلا لزم انقسام الوصول والرجوع وهو باطل كما مر.

وإذا كان كل واحد منهما أى الميلين آنيًا وجب أن يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم وإلا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبًا من أجزاء لا يتجزأ وإن لم يكن ذوات أوضاع فيلزم منه تركب المسافة من أجزاء لا يتجزأ التى هى ذوات أوضاع بالذات لانطباقها أى المسافة على الحركة المنطبقة على الزمان، هذا خلف.

اعلم أن الشيخ الرئيس استنقض الحجة المذكورة بحركة كرة مشدودة على دولاب فوقه سطح مستو يماس الكرة بنقطة فى كل دورة فيلزم منه سكون الكرة لحصول حركتين مختلفتين فيهما صاعدة إلى نقطة التماس وهابطة منها، ثم أجاب عنه بالتزام السكون عند الإمام منقوضة بتماس الكوكب بنقطة الأوج عند كونه فى ذروة التدوير على أوج حاصله وبنقطة الحضيض عند كونه فى ذروة التدوير على حضيض حامله فيلزم السكون؟.

أقول: ويمكن الجواب عنها لا بالتزام السكون كما فعله الشيخ لعدم جريانه فى الثانى وكونه مستبعدًا فى الأول لكون الحركة فيها على نسق واحد، بل بأن لزوم السكون إنما هو بين الحركتين المختلفتين الذاتيتين وحركة الكرة والكوكب بحركة الدولاب والفلك ليست ذاتية بل عرضية إذ الميل إنما يثبت لأجل الحركة الذاتية سواء كانت طبيعية أو إرادية أو قسرية ولا مدخل للحركة العرضية فى ثبوت الميل للجسم فعلم أن الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة.

اعلم أن المقدمة المذكورة فى هذا المطلوب وهى إثبات السكون بين الحركات التى تفعل الحدود مما اختلفوا فيها، فذهب المعلم الأول والمشَّاءون وأتباعهم كالشيخين إلى إثباته وذهب إفلاطون والرواقيون وشيعتهم كالشيخ الإلهى إلى نفيه ولكل واحد من الطائفتين حجج ومناقضات تركناها مخافة الإسهاب.

والمطلوب الذى هو بيان أن الحركة الحافظة للزمان دورية لا يتوقف على إثبات السكون المذكور، بل القائلون بنفى لزوم السكون بين الحركات الفاعلة للحدود والنقطة الرجوعية أو الانعطافية يستندون الزمان أيضًا إلى الحركة المستديرة دون غيرها لامتناع اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض بحيث يصير المجموع حركة واحدة والزمان إذ هو شىء واحد متصل يجب أن يكون مستندًا إلى ما هو مثله فى الاتصال الوحدانى.

وغير الدورية من الحركات مستقيمة كانت أو كيفية أو كمية متوجهة إلى غاية ما ثم راجعة عنها فهى لا محالة متكثرة غير وحدانية، فإذن الحركة الحافظة

للزمان ليست إلا المستديرة وهذه الحركة غير منقطعة وإلا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة والحركة المحتملة للدوام لا تتحقق فى غير الفلك لأنها لا تكون طبيعية ولا قسرية.

أما الأولى: فلانقطاعها لأنها لا تكون مستديرة كما سيجىء.

وأما الثانية: فلرجوع القسر إلى الطبع فتنقطع بانقطاعها وأما تجويز استدامتها بتعاقب القواسر الغير المتناهية فينافى الاتصال الوحدانى للزمان والحركة الإرادية التى توجد فيما تحت فلك القمر ـــ أعنى حركات الحيوانات ـــ لا يحتمل الدوام لوجوب تحلل الأبدان العنصرية، والدوام النوعى لا يفيد الاتصال كما علمت، فثبت بهذه المقدمات أن الحركة الصالحة للدوام الحافظة للزمان ليست إلا الحركة الدورية الفلكية.

ويجب أن تكون تلك الحركة أسرع الحركات المستديرة وأظهرها فعلية لأن الزمان المستحفظ بها أظهر المقادير آنية وأوسعها إحاطة وما هى إلا ما هو على منطقة معدل النهار ومن الحركة اليومية التى بها تتقوم الأيام والساعات والشهور والسنوات وبمقدار ما يقول واحد واحد بقطع المتحرك بها خمسة آلاف ومائة وستة وتسعين ميلاً من محدب فلك الثوابت والله سبحانه عالم بما يتحرك ما فوقه فإذا الفلك الأعظم لكون حركته محلاً للزمان يجب أن يتحرك على الاستدارة دائمًا وهو المطلوب.

فقد علم مما تبين فى هذا الفصل أن الوضعية المستديرة أقدم من الأينية المستقيمة ومما تحقق فى الفصل السابق أن الأينية المستقيمة أقدم من الحركة فى الجوهر الذى هو الكون والفساد بحسب الصورة النوعية والخرق والإلتيام بحسب الصورة الجسمية عند من يقول بها وهى أيضًا أقدم من الحركتين الأخيرتين أعنى الكمية والكيفية لاستلزام امتناعها امتناع كل منهما بالبيان الذى مر، **فإذن صح** أن أقدم الحركات كلها هى الوضعية.

هداية يندفع بها بعض النقوص الموجبة للقول بعدم لزوم السكون المتخلل بين الحركتين وهو أن يقال: لو صح مجموع مقدمات ما ذكرتم من الحجة للزم سكون

الحبة المرمية إلى فوق عند ملاقاتها فى الجو جبلاً ساقطًا من فوق لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة إلى حد الملاقاة من المسافة وهابطة من ذلك الحد، ويلزم من ذلك وقوف الجبل فى الجو حين الملاقاة وهو فى غاية الاستبعاد، فأجاب المصنف عن ذلك: بأن الحبة المرمية إلى فوق عند نزول الجبل ينتهى حركتها إلى سكون فى الحد الذى يصل فيه الحبة إلى الجبل لعدم تحقق شىء من حركتيها الصاعدة والهابطة عند ذلك الحد لانقطاع الأولى وفقد الثانية ولكن لا تمانع بين سكون الحبة وحركة الجبل لأن سكونها آنى.

أقول: القول بتحقق السكون عند الملاقاة إما لجريان الدليل المذكور فاللازم منه هو فى السكون الزمانى لا غيره، وإما لأجل عدم تحقق الحركة هناك كما ذكرنا فهو باطل لما تقدم من أن السكون كالحركة إنما يتحقق فى زمان لا فى آن أصلاً وخلو الجسم فى الآن من الحركة والسكون لا يوجب خلوه عنهما فى الواقع على ما حققناه ولو كان السكون ما يتحقق فى آن لكفى فى إثباته بين الحركتين تحقق آن ما بينهما هو أن الوصول إذ ليس فيه حركة أصلاً و لم يحتج فيه إلى ذلك التطويل وحركة الجبل زمانية وليس بينهما ممانعة.

لا يقال: سكون الجبل عند ملاقاتها فى أنها لازم بمثل ما لزم من البيان المذكور فى الحبة المرمية وعاد الاستبعاد لأنا نقول: لما كانت حركة الجبل من أول هبوطه إلى حين وصوله إلى المنتهى حركة واحدة شخصية وحد ملاقاته مع الحبة المرمية إنما هو من الحدود الوسطى لمسافة تلك الحركة، فالحركة بمعنى التوسط حاصلة له فى أن الملاقاة وإن لم يكن القطعية حاصلة له فلا يلزم السكون إذ السكون عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية فإنها لا حركة لها فى آن الملاقاة.

أما القطعية فظاهر وأما التوسطية فلأن حد الملاقاة نهاية مسافة حركتها الصاعدة وبداية مسافة حركتها الهابطة فليس ذلك الحد من وسط المسافة فى شىء فلا يتحقق فيه التوسطية أيضًا، فإذا لم يوجد للحبة شىء من الحركتين فى آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعًا فاتضح الفرق وزال الاستبعاد.

هذا تلخيص ما أفاده بعض الشارحين وأقول: حكمه بسكون الحبة وحركة الجبل فى أن الملاقاة كلاهما باطلان، أما الأول: فلما مر، وأما الثانى: فلما حققه المحققون من أن الحركة التوسطية وإن كانت أمرًا وحدانيًا غير منقسم فى ذاتها لكنها مما لا يتحقق أيضًا فى الآن بل فى نفس الزمان ولكن لا على نفس الانطباق والأكوان الآنية التى تكون للمتحرك فى حدود المسافة إنما هى حدود للحركة القطعية المتصلة وليست هى من الحركات ولا من السكنات فى شىء، ومن نظر فى تعريف الحركة التوسطية المذكورة فى مباحث الحركة والسكون وفى كونها فاعلة للأمر المتصل القطعى الذى له حدود آنية متأخرة وجودها عن وجوده المتأخر عن وجود راسمه حق النظر يعلم أنها مما لا يوجد إلا فى الزمان.

ثم قال ذلك الشارح المتقدم فى بيان نفى السكون الزمانى للجبل والحبة وفى الفرق بينهما فى لزوم السكون الآنى وعدمه بهذا القول: أما الجبل فلأنه لا يتعدد ميل فيه بل ليس له إلا ميل واحد مستمر من بداية المسافة إلى نهايتها، مقتضى الحركة له كذلك فلا سكون له أصلاً، وأما الحبة فإنها فإن حصل فيها الميلان لكنهما ليسا فى آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون، بل هما يجتمعان فى آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية أحدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحدر المرفوع إلى فوق يحس منه الرافع ميلاً هابطًا هو ميله الذاتى ويحس منه من وضع يده عليه فى تلك الحالة ميلاً صاعدًا هو ميله العرضى الحاصل له من جهة الرافع. انتهى.

واعترض عليه الشارح الجديد بقوله: فيه بحث إذ المراد بالميل العرضى ما لا يقوم بالمتحرك بل بما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية، وللخصم أن يقول: إن الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين.

وأجاب عنه السيد السند المحشى بقوله: لعله تسامح فأطلق على الميل القسرى الحاصل فيها من جهة الجبل الميل العرضى لظهور أن الميل العرضى لا يكون حاصلاً فيها، ثم حكم بعد ذلك بأن الميل الهابط للحبة طبيعى بلا شبهة.

أقول: أما حمله الميل العرضى فى كلام ذلك القائل على المال القسرى فمستبعد جدًّا لإطلاقه الذاتية على الميل الصاعد للحبة الواقع فى كلامه مقابلاً للميل الهابط وذلك ميل قسرى بلا شبهة، فهذا لا يكون قسريًّا ولمقايسة الميل الهابط للحبة على الميل الصاعد للحجر المرفوع وهى عرضى بلا خلاف فهذا أيضًا على ما زعمه، وأما حكمه على الميل الهابط للحبة بأنه طبيعى فليس بظاهر، فإن ميلها الطبيعى ليس على هذا النحو من الإسراع وإن اختلج فى صدرك شىء فافرض الحبة فى غاية الصغر وهذا الوجه بعينه جارٍ فى بيان أن ميلها الهابط ليس قسريًّا أيضًا بناء على أن الفاعل للحركة القسرية أيضًا طبيعية الجسم المقسور فاندفع به بحث الشارح الجديد أيضًا عن كلامه، فالخلل فى كلامه ينحصر فيما ذكرناه من القول بالسكون الآنى فى الحبة.

ثم يتحقق الحركة التوسطية للجبل فى آن الملاقاة وكلاهما باطل كما علمت، فالحق فى الجواب عن النقض المذكور عندى أن يقال: إن الحبة المذكورة وإن انتهت حركته الصاعدة على السكون حين ملاقاتها مع الجبل لكن لا يلزم منه سكون الجبل لاجتماع سكون الحبة مع حركتها النازلة لذاتيته وعرضيتها ولا منافاة بين السكون الذاتى والحركة العرضية كحركة ساكن السفينة بحركتها.

فالجبل متحرك حين الملاقاة وإن كانت الحبة ساكنة فلا تدافع هذا أصوب الأجوبة عن هذا النقض، وقد يجاب عنه أيضًا تارة بالتزام وقوف الجبل فى الجو لأنه وإن كان مستبعدًا ممكن ساق إليه البرهان، وتارة بأن السكون حاصل للحبة قبل تماسها الجبل بوصول ريحه إليها والملاقاة بينهما إنما هى حين كونها راجعة بعد ذلك السكون فلا محذور وهذا ما تيسر لنا الآن من الكلام فى هذا المقام ولعل حجة مثبتى السكون أقرب إلى الطبائع والأفهام.

الفصل السادس
فى أن الفلك متحرك بالإرداة

يريد إثبات أن الفلك حيوان بمعنى أن له نفسًا تكون مبدأ قريبًا لحركته الذاتية لا العرضية فإنها لا تحتاج إلى مبدأ بالذات كحركات المتممات والمحمولات من الكواكب والتداوير والخوارج من حيث هى كذلك.

فيقول: لأن حركته الذاتية لو لم تكن إرادية لكانت إما طبيعية أو قسرية والتالى باطل فالمقدم مثله، أما بيان الملازمة فلانحصار الحركة الذاتية فى هذه الثلاثة.

وأما بطلان الثانى فبقوله: لا، جائز أن تكون طبيعية لأن الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة ومنع ذلك تارة مطلقًا وتارة فى غير العناصر وتارة فى غير المستديرة كما فى «الحواشى الفخرية» كلها مكابرة لما سنذكر وذلك ـــ أى كل واحد منهما ـــ فى الحركة المستديرة محال، أما أنه لا يمكن أن يكون هربًا فلأن كل نقطة أى حدانيًا كان أو وضعًا.

أما قول بعض الشراح: إنما ترك الوضع واكتفى بالنقطة لأنه ليس حركة الجسم عن وضع توجهه إليه بعينه لما سننقله عن الشارح الجديد، وكذا قوله: يجوز ذلك باعتبار الأزمنة كما يجوز باعتبار الأعراض على تقدير كونها إرادية فمدفوع بما ستعلم يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة، فحركته عنها توجه إليها، فإذا كان ترك الجسم إياه هربًا بالطبع كان طلبه إياه أيضًا توجهًا بالطبع فيلزم أن يكون المهروب عنه بالطبع من حيث كونه مهروبًا عنه بالطبع مطلوبًا بالطبع وهو محال.

لأن الهرب عن الشىء استحال أن يكون توجهًا إليه ولا ينتقض ذلك بالحركة المستديرة الإرادية بأن يكون وضع واحد مراد أو غير مراد فى حالة واحدة لجواز ذلك إذا كان لمبدأ تلك الحركة احتلاف أغراض ودواع كما فى غير الفلك أو

كان المطلوب من الحركة حفظ كمال بقدر الإمكان وإبقاء أمر كلى بتوارد الأمثال والأشباه كما فى الفلك على ما سيأتى بيانه.

قال الشارح الجديد: لا نسلم أن ترك وضع هو التوجه إلى ذلك الوضع بل إلى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع، وامتناع إعادة المعدوم.

أقول: ترك أمر شخصى وطلب آخر من نوعه تفنن لا يستند إلى طبيعة عدم الإرادة ضرورة وأيضًا فإن كل نقطة أو وضع فرض ثابتًا وفرض هرب الجسم بحركته الوضعية عنه لكان الهرب عنه بعينه طلبًا له، وأما أنها ليست طالبة أى طلبًا لحالة ملائمة فلأن طلب كل حد بالحركة المستديرة هرب عنه والتوجه إلى الشىء بالطبع استحال أن يكون هربًا عنه.

قيل عليه: كل نقطة تفرض فى مسافة الحركة الطبيعية المستقيمة يتوجه إليها ويهرب عنها المتحرك بالطبع فلا استحالة، وأجيب عنه فى «الحواشى الفخرية» تارة بدعوى الكلية فى الحركة المستديرة المستفادة من اللام فى التوجه إذا أخذت استغراقية لئلا يجرى فى المستقيمة وتارة بأن المتوجه إليه بالذات فى المستقيمة ليست إلا المنتهى لأن الحدود لفرضيتها لا توجه إليها كذلك.

أقول: والأولى فى الجواب ما فى «الشفا» وغيره من أن الحركة لا تكون منسوبة إلى الطبيعة وحدها بل بمشاركة أحوال غير طبيعية لا محالة، أما فى الكيف كما إذا أسخن الماء بالقسر، وأما فى الكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولاً مرضيًّا، وأما فى المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء وكذلك إن كانت الحركة فى مقولة أخرى، والعلة فى تجدد الحركة تجدد الحال الغير الطبيعية بحسب درجات القرب والبعد، فالطبيعة عند تحريكها الجسم إلى نقطة معينة كانت مع حالة مخصوصة غير ملائمة وعند وصول الجسم إلى تلك النقطة لم تبق تلك الحالة بل حصلت حالة أخرى وهى الحصول فى حد، ولما لم يبق أحد أجزاء العلة لم يبق العلة فلا يلزم أن يكون الشىء الواحد مطلوبًا ومهروبًا لشىء واحد دفعة واحدة ولأن الطبيعة إذا وصلت الجسم بالحركة إلى الحالة المطلوبة سكنته، واعترض عليه.

أما أولاً: فبأنه إنما يلزم السكون إذا كانت الحالة المطلوبة أمرًا وراء الحركة يتوسل بها إليها وأما إذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا، وأجيب فى المشهور على ما هو فى بعض الشروح مذكور بأن الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فلأنها لذاتها يقتضى التأدى إلى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير.

أقول: وفيه قصور لأنا نسلم أن الحركة ليست كمالاً مطلوبًا لذاته مطلقًا، فإن الجسم الإبداعى الذى ليس له كمال منتظر إلا استبقاء الأوضاع والأيون على التعاقب يكون حركة مطلوبة لذاتها لأنها نفس استثبات نوع ما يمكن أن يكون له بالفعل لا لأن يوصل بها إلى كمال آخر كما صرح به الشيخ فى «الشفا» فالأولى أن يقال: لما ثبت أن الحركة لا تكون طبيعية إلا ويكون الجسم على حالة غير طبيعية كأين غير طبيعى أو وضع أو كيف أو كم، كذلك وبإزاء كل حالة غير طبيعية منها حالة طبيعية فإذا انتقل الجسم بالحركة عن تلك الحالة الغير الطبيعية يكون لا محالة متوجهًا إلى حالة طبيعية توجهًا طبيعيًا فلا يخلو إما أن يصل إليه ويتلبس به أو لا، لا سبيل إلى الثانى وإلا لزم دوام القسر والتعطيل فى الطبيعة دائمًا وليس فى الطبائع شىء معطل على ما توجبه العلوم الإلهية وليس هذا موضعه، فبقى الشق الأول وهو مستلزم للسكون لعدم الحالة الغير الطبيعية.

وأما ثانيًا: فبما قيل من أنه لا يلزم السكون إلا إذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل تلك الحالة المطلوبة لارتياد حالة أخرى وهلم جرًا إلى غير النهاية، حتى كما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة أخرى مطلوبة فلذلك يتحرك دائمًا.

أقول: وهذا أيضًا مدفوع لعدم جريانه فى الحركات الطبيعية كما قررنا فى الجواب عن الاعتراض السابق والمفروض ذلك والمستديرة الفلكية ليست كذلك لعدم انقطاعها على أسلوبهم ولا جائز أن تكون قسرية لأن القسر على خلاف ميل يقتضيه الطبع فحيث لا طبع فلا قسر، ولأن الفاعل فى الحركة القسرية هو طبيعية الجسم المقسور بإعداد القاسر لها قوة يصدر عنها بسبب تلك القوة الحركية، فإذا لم يكن اقتضاء طبيعى فلا يكون هناك قسر، وأيضًا مستند الحركة القسرية إما طبيعية أو إرادة ومنتهى الحركات كلها هم الحركة المستديرة، فإذا لم

تكن طبيعية لا تكون قسرية فهى إرادية، وقد ورد فى القرآن والسنة ما يدل على أن حركات الأفلاك إرادية كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1] والجمع بالواو والنون فى لغة العرب للعقلاء، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾[3] وفى «الصحيفة الكاملة» لمولانا على بن الحسين عليهما السلام قوله فى مخاطبة القمر: «أيها الخلق المطيع، الدائب السريع، المتردد فى منازل التقدير، المتصرف فى فلك التدبير» يدل دلالة تامة على ذلك لأن الاتصاف بالطاعة والجد والتعب والتردد فى المنازل والتصرف فى الفلك لا يكون بلا حياة وإرادة.

فإن قيل: لو كانت الحركة الفلكية إرادية اختيارية حيوانية لاختلف كأفعال الحيوانات؟.

فنقول: الفعل الذى يفعله الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون مختلفًا بل يكون على طريقة واحدة مستمرة لا يتغير، فإن اختلاف الأفاعيل لازم اختلاف الاختيارات المنبعث عن اختلاف الدواعى والأغراض، إلا أنه لازم نفس الاختيار وإلا استحال استمرار الفعل الواحد منه، والفلك لعدم اختلاف الدواعى يكون فعله الإرادى على نهج واحد ولهذا وقع فى كلام الأوائل أن آخر حركة الفلك بالطبع وفسره الشيخ بأن وجودها فى جسمها ليس مخالفًا لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كأنه شيء طبيعى لذلك الجسم غير غريب عنه، وقد ذكر بطليموس هذا المعنى فى الكلمة الرابعة من كتاب «الثمرة» فقال: «إذا طلب المختار الأفضل ولزمه لم يكن بينه وبين الطبيعى فرق».

وفسر ذلك أبو العباس أحمد بن على الأصفهانى فقال: أراد بذلك الفلك الحى الناطق عند الفلاسفة الذى يختار أبدًا بقوة النفس الناطقة التى فيه وأمنه مع ذلك

---

(١) سورة الأنبياء آية ٣٣.
(٢) سورة يوسف آية ٤.
(٣) سورة فصلت آية ١٢.

من التغاير والاستحلالات لزوم النظام الذى هو أفضل الأفعال وبه قوام العالم كأنه مطبوع على ذلك لا فرق بين اختياره وطبعه، ثم أكد صاحب «الشفا» قدس الله نفسه وروَّح رمسه وزاده بيانًا وقال: إن كل قوة فإنما تحرك بتوسط الميل والميل هى المعنى الذى يحس فى الجسم المتحرك وإن سكن قسرًا أحس ذلك الميل فيه مقاومًا للمسكن فى سكونه طلبًا للحركة فهو غير الحركة لا محالة وغير القوة المحركة لأن القوة تكون موجودة عند إتمامها الحركة ولا يكون الميل موجودًا، فهكذا أيضًا الحركة الأولى فإن محركها لا يزال يحدث فى جسمها ميلاً بعد ميل وذلك الميل لا يمنع أن يسمى طبيعته لأنه ليس بنفس ولا من خارج ولا له إرادة أو اختيار ولا يمكنه أن لا يحرك أو يحرك إلى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب، فإن سميت هذا المعنى طبيعة كان لك أن تقول: إن الفلك يتحرك بالطبيعة إلا أن طبيعيته فيض عن نفس تجدد بحسب تصور النفس فقد بان أن الفلك ليس مبدء حركته طبيعية وقد بان أنه ليس قسرًا فهى عن إرادة لا محالة.

الفصل السابع فى أن القوة المحركة للفلك يجب أن تكون مجردة عن المادة

لما أثبت كون الفلك حيوانًا متحركًا بالإرادة أراد أن يبين أن الفلك إنسان كبير بمعنى أن مبدأ حركته ليس قوة حيوانية منطبعة بل نفسًا مجردة عن المادة ذات إرادة كلية لا يكون تعلقها بجرم الفلك تعلق الانطباع بل تعلق التدبير والتصرف كمتعلق النفس الناطقة ببدن الإنسان، واعلم أن الأدلة المذكورة فى إثبات هذا المطلب مبتنية على حركة الفلك إما من جهة مبدئها وإما من جهة غايتها وغرضها لكون حركته إرادية كما علمت فى الفصل السابق، فلها فاعل وغاية، فالاستدلال من جهة الغاية كقولهم: غرض الفلك فى حركته ليس حيوانيًّا فإنه لا نمو له ولا تغذى إذ لا كون له ليكون غرضه شهوانيًّا ولا مزاحم له ولا خرق إذ لا فساد له ليكون غضبيًّا والأغراض بما هى حيوانية لا تخرج عن هذين فلها مراد عقلى وإدراك كلى فلها نفس ناطقة، والاستدلال من جهة الفاعل كقولهم: حركة الفلك غير متناهية وغير المتناهى لا يصدر عن قوة جسمانية، فحركة الفلك لا تصدر عن قوة جسمانية فبدء حركته نفس مجردة إذ العقل الصرف لا يباشر تحريك الأجسام لما ثبت عندهم أن العقل كامل بالفعل لا يكون فيه شوب قوة ونقص، والمباشرة للتحريك له جهة قوة ونقص.

ولما كانت هذه الطريقة أربط بالعلم الطبيعى اختارها المصنف وقال: على هيئة تركيب الشكل الثانى لأن القوة المحركة للفلك تقوى على أفعال غير متناهية ولا شىء من القوة الجسمانية كذلك، فالمحرك للفلك ليست قوة جسمانية فهى إذن نفس مجردة، أما الصغرى فلما ثبت عندهم من عدم تناهى حركة الفلك فله لا محالة قوة يقوى على غير المتناهى من الأفعال، ولك أن تعلم أن النهاية واللانهاية إنما يلحقان بالذات الكم سواء كان متصلاً وهو المقدارى أو منفصلاً وهو العددى، والمقدار نفسه كما يمكن فيه فرض اللانهاية المقدارى والعددى فى الازدياد فقد يمكن فيه فرض اللانهاية العددى فى الانتقاص، وأما الشىء الذى ليس

من باب الكم كالقوى ففرض النهاية واللانهاية فيه إما بسبب ما هو فيه أو بسبب ما هو عليه.

أما الأول: فلو كانت الأجسام غير متناهية كانت القوى أيضًا بسبب ذلك غير متناهية وكذلك حكم جميع الأعراض السارية فيها.

وأما الثانى: فهو أن يكون المقوى عليه غير متناهية وهو إنما يتصور فى ثلاثة أمور: الشدة والمدة والعدة، والفرق بين هذه الأمور وعدم التناهى فى كل منها إنما يتحقق ويعلم بأن نفرض تارة رماة متفاوتة القوى فى سرعة الرمى وبطؤه فيختلف لا محالة أزمنة قطع سهامهم مسافة معينة ثم نفرض رماة متفاوتة القوى فى طول مدة نفوذ الرمى فى الجو وقصره فيختلف أيضًا أزمنة حركات سهامهم فى الهواء ثم نفرض رماة متفاوتة القوى فى كثرة صدور رمى بعد رمى وقلته، فالاختلاف الأولى فى القوى إنما يكون بالشدة فالتى زمانها أقل أشد قوة من التى زمانها أكثر ويلزم منه أن يقع عمل غير المتناهية فى الشدة لا فى زمان، ولأجل ذلك حكموا بامتناع تحريك الله تعالى جسمًا على سبيل المباشرة إذ ما من حركة إلا ويتصور أسرع منها عن قوة أشد فإذا حرك الواجب تعالى جسمًا يجب أن لا يتصور حركة أسرع منها وهو باطل، إذ لو تحقق حركة لا أسرع منها وقوعها فى لا زمان وهو محال، والاختلاف الثانى بالمدة فالتى زمانها أكثر أقوى من التى زمانها أقل فغير المتناهية منها ما يقع عملها فى زمان غير متناه.

والاختلاف الثالث بالعدة، فالتى عدد عملها أكثر أقوى من التى يكون أقل، فغير المتناهية منها ما يصدر عنها أعمال غير متناهية فقد علم مما ذكر أن مبادئ حركات الأفلاك وإن لم تكن غير متناهية بحسب الشدة لكنها غير متناهية عندهم بحسب المدة والعدة وهذا هو بيان الصغرى، وأما بيان الكبرى فأشار إليه بقوله: وإنما قلنا إن القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية لأن كل قوة جسمانية سارية فى مادة الجسم حسسب سريان الصورة المقدارية فيها، وإنما قيدناها بذلك لأن الكلام فى الأفلاك ولا شك أن قواها إذا كانت جسمانية كانت كذلك لبساطتها ولئلا ينتقض الحكم الآتى بالقوى النباتية والحيوانية الحالة

فى الأجسام الآلية الغير المنقسمة بانقسامها، فهى قابلة حسب تجزؤ الجسم إلى أجزاء يكون كل واحد منها جسمًا للتجزؤ إلى أجزاء يكون كل منها قوة فى جزء من ذلك الجسم على جزء من أثر الكل بحيث تكون نسبة جزء القوة وأثره المقوى عليه فى جزء الجسم إلى كل القوة وأثره المقوى عليه فى كل الجسم كنسبة ذلك الجزء من الجسم إلى كله هكذا قالوه.

والحق عندى أن النسبة على هذه الكيفية غير واجبة الاعتبار وذلك لا يضرنا كما أشار إليه بقوله: والجزء منها ـــ أى كل جزء من القوى ـــ يقوى على شىء، والجملة تقوى على مجموع تلك الأشياء وإلا ـــ أى وإن لم يكن أثر جزء القوة ـــ أثر كل القوى وحينئذ لا يخلو إما أن لا يقوى الجزء على شىء أصلاً فلزم أن لا يكون جزء القوة قوة فلا يكون الجزء مساويًا للكل فى الحقيقة وقد بين أن الأجزاء كذلك، هذا خلف، أو يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل، فإذن لكان الجزء من القوى مساويًا للكل منها فى التأثير، هذا خلف أيضًا.

فإن قيل: كون أثر جزء القوى جزء أثر كلها إن كان بالنسبة إلى كل الجسم نحتاج أن جزء القوى لا أثر له بالنسبة إليه ولا يلزم منه عدم كون جزء القوة قوة وإنما يلزم لو لم يكن له أثر بالنسبة إلى جزء الجسم الذى حل فيه وهو ممنوع، وإن كان بالنسبة إلى جزء الجسم نختار أن أثر جزء القوة فى جزء الجسم كأثر كلها فى كله ولا نسلم لزوم المساواة بين الجزء والكل وإنما يلزم لو كان تأثير الجزء فى الكل كتأثير الكل فى الكل.

قلنا: قد سبق أن الكلام فى الأجسام البسيطة المتشابهة الأجزاء التى لا يكون فيها قوى متخالفة بعضها يعاوق بعضها فلا تفاوت بين تأثير جزء القوة فى جزء الجسم البسيط وبين تأثير كلها فى كله بحسب صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة فإن التفاوت بحسب القابل ليس إلا فى الحركات القسرية، وأما التفاوت فى الحركات الطبيعية فلا يكون مع ارتفاع الأمور الخارجة عن طباع الجسم لا بحسب قوة القوة المحركة وضعفها.

قال الشيخ فى «الإشارات»: إذا كان شيء ما يحرك جسمًا ولا ممانعة فى ذلك الجسم كان قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر لا يكون أحدهما أعصى، والآخر أطوع حيث لا معاوقة أصلاً. انتهى. فقد ثبت أنه ليس لزيادة الجسم تأثير فى منع التحريك الطبيعى حتى يكون نسبة المحركين كنسبة المتحركين فلا يجوز أن يكون تأثير جزء القوى مثل تأثير كلها سواء كان فى جزء الجسم أو فى كله لاستلزامه مساواة الأضعف فظهر أن القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك فالمجموع ـــ أى كل القوة ـــ لا يقوى على غير المتناهى لأن الجزء منها إما أن يقوى على جملة متناهية من مبدأ معين أو على جملة غير متناهية.

والثانى: باطل إذ المجموع يقوى من ذلك المبدأ على ما هو أزيد فيلزم الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام فى جهة عدم تناهيه كما يدل عليه فرض وقوع المتحركين عن مبدأ معين هذا خلف، وأشبه ما قيل فى فائدة تقييد الغير المتناهى بالمتسق النظام هو أن المراد بكونه متسق النظام أن يكون امتدادًا واحدًا ذا أجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على غير المتناهى بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك أن ما نحن فيه من الحركات الفلكية كذلك بخلاف ما إذا لم يكن كذلك كالمائة[1] الغير المتناهية[2] والألوف الغير المتناهية[3] فإنه تتطرق فيه الزيادة على غير المتناهى وهكذا حكم الشهور المتضاعفة والسنين المتضاعفة إلى غير النهاية لازدياد إحداهما على الأخرى لا من حيث أن مجموع كل منهما زمان واحد مطابق للحركة الفلكية متصل حسب اتصالها، بل من حيث إن عرض العدد لأجزائه المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورًا وسنين وأخرجها عن نعت الاتصال والاتساق، فإن الزيادة على العدد الغير المتناهى[4] العارض للأجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهى[5] غير مستحيلة لأن هذا الامتداد مما يقبل

---

(١) كالمائة.

(٢، ٣، ٤، ٥) غير المتناهية.

الانقسام إلى أنحاء مختلفة إلى غير النهاية فلا محالة يكون كل واحد من آحاد بعض الانقسامات مشتملاً على عدة من آحاد بعض آخر كالسنين والشهور وكذا يتصف الحركة أيضًا بكل واحد من الاتساق وعدمه باعتبارين مختلفين أى باعتبار هويتها الاتصالية وباعتبار العدد العارض لأجزائها المفروضة فلا يمكن الزيادة على غير المتناهية منها باعتبار الأول دون الثانى، وقد يفسر اتساق النظام بعدم الانقطاع ونعنى بالزيادة على غير المتناهى العدم الانقطاع الزائدة عليه فى جهة عدم تناهيه احترازًا عن الزيادة على غير المتناهى فى جهة تناهيه لجوازها بل وقوعها كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية[1] مبتدأتين من مبدأين مختلفين والدليل عليه أن المصنف لم يقم الزيادة بكونها فى جهة عدم التناهى وفيه بعد المساعدة على دلالة اللفظ عليه أن اعتبار وقوع التحريكين من مبدأ واحد كما فعله المصنف يغنى عن ذكر هذا القيد، قيل: لا نسلم أن التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم المحال.

لم لا يجوز أن يقع التفاوت فى الخلال لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطء؟.

أقول: لما كان تفاوت القوى منحصرًا فى شدة أو مدة أو عدة فإن حصل الاتفاق فى أمرين يكون التفاوت بالآخر فإذا فرضنا قوتين إحداهما جزء الأخرى فى شيئين متساويين بحركاتهما فى مسافة عن مبدأ محدود واستويا شدة وعدة فلا بد من تفاوت لئلا يلزم المحذور المذكور، ومع الاتفاق فى الشدة والعدة لا يقع التفاوت فى الوسط، فلا بد أن يقع فى الطرف الآخر، فعلم أن الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله، فالمجموع لا يقوى على غير المتناهى لأن انضمام المتناهى إلى المتناهى بمرات متناهية لامتناع المرات الغير المتناهية[2] لا لما قيل من أن القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية لإمكان اعتبار الآنات فى الأجزاء الوهمية للقوة ولكون الكلام فى الفلك وهو غير قابل للانفكاك بزعمهم، بل لأن الانقسان

(١، ٢) غير المتناهية.

سواء كان خارجيًّا أو وهميًّا لا يكون إلا متناهيًا كما حقق سابقًا، والأجزاء الفرضية الصرفة لا أثر لها لعدم وجودها إلا فى الخارج ولا فى الذهن على وجه الامتياز لا يوجب اللاتناهى فثبت أن كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات وغيرها فهو متناه، واعلم أن ههنا إيرادات مشهورة:

الإيراد الأول: أن الحكم بتناهى سلسلة من جهة ازدياد سلسلة أخرى عليها لا يجرى فى المتعاقبات لعدم وجودها معًا، وإلا يلزم على الفلاسفة الاعتراف بتناهى الحوادث لوجوب ازديادها كل يوم، وأجيب عنه بأن المحكوم عليه بالزيادة والنقصان هاهنا هى القوى وهى موجودة فى الحال بخلاف الحوادث إذ لا مجموع لها حاصلاً فى الحال فلا يمكن الحكم عليها بالزيادة والنقصان وهذا الجواب غير صحيح لأن الحكم بتناهى القوى من جهة الزيادة والنقصان إنما يكون بسبب وقوع التفاوت فى الأفعال الموجب للتناهى فالإشكال باق بحاله.

والجواب الحق هو: أن عدم التناهى فى شىء غير مانع من الحكم عليه بالزيادة والنقصان مطلقًا بل ربما يوصف شىء بهما وباللاتناهى معًا إذا كانت الجهتان مختلفتين إذ الزيادة والنقصان لما كانا من خواص الكم المتناهى فلا يمكن تحققهما إلا فى جهة التناهى ولا ينافى ذلك عدم التناهى فى جهة أخرى يقابلها قد يكون وقد لا يكون، فإذا حكم على امتناع سلب النهاية فى تلك الجهة كما فى المترتبات الموجودة فذلك لأمر آخر تقتضيه لا لأجل التفاوت فى جهة يلينا وإذا أيقنت هذا فنقول فى بيان الفرق بين الصورتين: إنه لما كان عدم التناهى الحوادث وازديادها كل منها فى جهة على حدة لم يكن الاستدلال بالازدياد على وجوب التناهى سالمًا عن المنع لأن طبيعة الازدياد فى جهة لا تقتضى تناهى الجهة الأخرى كما مر.

وأما الأفعال الصادرة عن القوتين المختلفتين قوة وضعفًا المقتضيتين للتفاوت فيها بحسب طبيعتهما ولما كانت متحدة المبدء فى امتدادها فلا بد من التفاوت فى الجهة الأخرى الموجب لتناهيها فى تلك الجهة أيضًا.

الإيراد الثانى: هو أن اللازم من عدم التحريك الغير المتناهى[١] عن القوى الجسمانية هو أن يكون للفلك محرك مفارق وهو إما أن يكون نفسًا أو عقلاً، والنفس المفارقة إنما حاولت تحريك جسمها لكونها فى كمالاتها بالقوى وإلا فلا حاجة لها إلى التحريك فهى مفتقرة إلى شىء تكون كمالاته موجودة بالفعل ليخرج به الكمالات النفسية من القوى إلى الفعل فلا بد من تحريك السماء من مبدء[٢] عقلى مع أنهم حكموا بأن الحركة لاشتمالها على الجزئيات المتغيرة لا يمكن صدورها عن مفارق عقلى بل لا بد لها من قوة جسمانية متغيرة لها تصورات جزئية كما ستقف عليه، وأجيب عنه بأن: لتحريك السماء مبدءًا بعيدًا هو العقل، ومبدءًا قريبًا هو النفس، فكون مزاول التحريك أمرًا جسمانيًّا لا ينافى أن يكون للتحريك مبدأ آخر عقلى.

أقول: الأولى أن يقال: لما كانت المبادىء العقلية عللاً غائية فى حركات الأفلاك ومهية العلة الغائية هى علة فاعلية لفاعلية الفاعل وعلة غائية للفعل فهى بالاعتبار الأول مبدأ بعيد للفعل، وبالاعتبار الثانى مبدأ قريب له فما وجد فى كلامهم من أن للفلك محركين نفسانى وعقلانى فالمراد الفاعل والغاية هما مبدءان قريبان وما وجد من أن المحرك للفلك إما نفس وإما عقل فالمراد الفاعل فقط.

الإيراد الثالث: النقض بالقوة الانفعالية للهيولى الأولى فإنها عندهم غير متناهية الاتفعال كما أن المبادئ المفارقة غير متناهية الفعل وإليه يرجع ما فى «الحواشى الفخرية» من لزوم انقطاع الزمان على تقدير صحة الدليل المذكور لأجزائه بأن الفلك جسم بسيط قابل للتجزئة إلى أجزاء متشابهة يكون كل منها قابلاً للحرارة والكل قابل للحركة الغير المتناهية، فإذا كان جزؤه غير متناهى الحركة يلزم المساواة بينهما وهو محال وإن لم يكن كذلك كانت حركة الكل

---

(١) غير المتناهى.
(٢) مبدأ.

أيضًا متناهية لأن نسبة الحركتين كنسبة الجسمين المتشابهين فيلزم انقطاع الزمان هذا خلف.

والجواب: أن الهيولى الأولى ليس لها فى ذاتها إلا القوى المحضة وهى من هذه الحيثية فاقدة لجميع الأشياء وأما استعدادها لشىء بعد شىء فهو لا يحصل لها من ذاتها بل من جهة حصول الصور والهيئات فيها فمعنى كونها قابلة للأمور الغير المتناهية أنها يحصل لها من جهة حصول كل صورة أو هيئة استعداد لصورة أخرى أو هيئة أخرى فهى فى ذاتها غير متأتية لقبول صورتين أو هيئتين معًا فضلاً عن الكثرة الغير المتناهية وكذلك قبول الفلك لكل حركة إنما هو بسبب حصول حركة قبلها من فاعلها وهكذا إلى غير النهاية، وأما ذات القابل بما هو قابل فليس لها إلا القبول للحركة مطلقًا أعم من أن يكون واحدة أو كثيرة ومتناهية أو غير متناهية هذا ما يخطر ببالى.

الإيراد الرابع: أنه لو لم تم الدليل لامتنع أن تكون القوة المنطبعة الفلكية ملاصقًا للتحركات الفلكية الغير المتناهية[1]، والجواب عنه على ما فى «الشفاء» و «الإشارات» وغيرهما أن القوة الجسمانية الفلكية لا يزال ينفعل عن المبدأ العقلى ويفعل فى الفلك والممتنع على القوى الجسمانية التأثير الغير المتناهى[2] على سبيل المبدئية والاستقلال لا التأثير الغير المتناهى على سبيل الوساطة ولا الانفعالات الغير المتناهية، فإن بين هذه المعانى فرقًا وامتناع واحد منها لا يؤدى إلى امتناع الجميع وأما كيفية صدور الأمور الحادثة عن المبادئ الثابتة فليس هذا موضع بيانها.

الإيراد الخامس: أن دورات الأفلاك مختلفة بالزيادة والنقصان، فالقوة المحركة لكرة القمر قوية على دورات أكثر مما يقوى عليه القوى المحركة لكرة زحل فيجب من ذلك تناهى القوتين المحركتين ومن تناهيهما تناهى الحركتين.

والجواب: أن التفاوت بين المفارقات المحركة للأفلاك بحسب الشدة لا يوجب تناهيها بحسب المدة ولا يجرى مثل ذلك فى الجزء القوة بالنسبة إلى كلها لتشابههما

(١، ٢) غير المتناهية.

واتحاديهما فلا اختلاف بينهما إلا بحسب الكمية فى العمل، وأما المفارقات فإنها مختلفة الجواهر فلا يجب أن يكون فعل بعضها جزء فعل الآخر فيجوز كونها لاختلاف جواهرها مبادئ لأمور مختلفة بالشدة والضعف كمحركات مختلفة بالسرعة والبطء متحدة بالزمان.

الإيراد السادس: أن الأرض لو خليت وطبيعتها لكان يوجد عن قوتها سكون دائم، والجواب عنه: بأن السكون لكونه عدميًّا ليس فعلاً صادرًا عن القوى غير مفيد لأنه هب أن السكون عدمى لكن حصول الجسم فى حيزه من مقولة الأين وهو عرض من الأعراض موجود، وذلك مستفاد من قوته الطبيعية، فالحق فى الجواب عدم تسليم كونها طبيعيًّا، واعلم أن صاحب «التلويحات» ذكر فى إثبات أن القوى الجسمانية لا يجوز أن تقوى على فعل غير متناه دليلين:

أحدهما: قوله: إن القوى الغير المتناهية لو حركت جسمًا بكل قوتها مسافة وحركته أخرى متناهية فلزمانهما بالضرورة نسبة وكذا لسرعة حركتيهما وبطؤهما، فنسبة تأثير الغير المتناهى أثره إلى تأثير المتناهى أثره نسبة متناهى الثانية إلى متناهيه.

والثانى: قوله: نفرض قوة تحرك جسمًا عن مبدأ مفروض حركات لا يتناهى وتتحرك بمثل تلك القوى أصغر منه وأقل ميلاً عن ذلك المبدأ مساويًا مع تحريكات الأول شدة وعدة، فتتفاوت المدة بالضرورى وإلا لاستوت القدرة على قليل التمانع وكثيره، هذا محال وكان التفاوت فى الآخر.

أقول: فى كل من الدليلين نظر من وجهين:

أحدهما: مشترك والآخر مختص.

أما النظر المشترك بينهما فهو جريانهما فى القوى المجردة فيلزم أن لا ينسب حركة غير متناهية إلى قوى واحدة سواء كانت مجردة أو جسمانية، بل إلى قوى متعددة غير متناهية ولا بد فى تجددها من حركة دورية سرمدية أخرى والكلام عائد فيها وفى محركها أيضًا فلا بد أن يكون فى الوجود طبقات من الحركات والمحركات غير متناهية.

وأما النظر المختص بالأول فهو أن التفاوت بين القوتين الغير المتناهية والمتناهية لا يمكن أن يحصل إلا بحسب المدة أو العدة دون الشدة لعدم إمكان حركة غير متناهية فى السرعة كما مر فكون القوة متناهية من جهة الشدة لا ينافى كونها غير متناهية من جهة أخرى كالمدة.

وأما النظر المختص بالثانى فهو أنه لا يثبت به عموم الدعوى لكونه غير جار فى الحركات الطبيعية ولذلك خصه الشيخ الرئيس فى النمط السادس من «الإشارات» ببيان امتناع تحرك جسم حركة قسرية بقوة غير متناهية، إذ قد علمت أن الجسم الصغير يساوى الكبير فى قبول الحركات الطبيعية والاختلاف بينهما مع رفع المعاوقة الخارجية إنما هو بحسب القوة المحركة قوة وضعفاً لا غير، والله أعلم بحقائق الأمور.

الفصل الثامن فى أن المحرك القريب للفلك قوة جسمانية

لما ثبت فى الفصل السابق كون النفس التى للفلك مجردة أراد أن يبين فى هذا الفصل أن لها قوة بها تدرك الجزئيات كالقوة الخيالية التى لنفوسنا فى كون كل منهما محلاً لارتسام الجزئيات الإدراكية إلا أن الخيال مختص بعضو لائق له هو مقدم الدماغ، وتلك القوة غير مختصة بشيء من أجزاء الفلك بل سارية فى جميع أجزائه لبساطته وعدم رجحان بعض أجزائه على بعض، وتسميتها نفسًا منطبعة من باب التسامح لامتناع كون شيء واحد ذا نفسين، أعنى ذا ذاتين واستحالة تقوم المادة بصورتين جوهريتين، فقال: لأن التحريكات الاختيارية الجزئية الصادرة عن نفس الفلك أما أن يقع عن تصور كلى أو جزئى، فإن الحركات الاختيارية إنما توجد بإرادة تابعة لشوق منبعث إما عن تصور جزئى كالتخيل والتوهم أو كلى كالتعقل لتلك الحركة ولا بد أيضًا من التصديق بترتب الغاية وما فى حكم التصديق فإن الحيوان مثلاً إذا تحرك فلحركته الاختيارية مباد متربة أبعدها عن الفعل قوته المدركة وهى إما الخيال أو الوهم كما فى غير الإنسان أو العقل العملى بتوسطهما كما فى الإنسان، ثم قوة الشوق المنبعث عن إدراك الملائمة والمنافرة وهو غير الإدراك لتحقق الإدراك بدونه ثم الإرادة والكراهة وهى مبدء العزم والإجماع التى تصمم بعد التردد والدليل على مغايرتهما للشوق إرادة الإنسان تناول ما لا يشتهيه كالدواء البشع وكراهة تناول ما يشتهيه بسبب زاجر عقلى أو شرعى أو خلقى كالحياء ونحوها، وذهب بعضهم إلى أن الإرادة شوق متأكد وليس نوعًا آخر وتحقيقه يحتاج إلى بسط من الكلام لا يسعه هذا المقام.

إذا تقرر هذا فنقول: لا سبيل إلى الأول لأن ما يوجد من الحركات الإرادية لا يكون إلا حركة جزئية فهى تابعة لشوق جزئى منبعث عن رأى جزئى، فلو حصل لنا رأى كلى وانبعث لنا منه شوق كلى استتبع إرادة كلية لم يكن هذا الرأى الكلى مع ما يتبعه من الشوق الكلى والإرادة الكلية كافيًا فى صدور الحركة

الإرادية الجزئية وذلك لأن التصور الكلى نسبة إلى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية الإرادية دون بعض وإلا لزم الترجيح بلا مرجح وأنه محال، فمبدأ الحركات الجزئية الإرادية أى المحرك القريب للفلك له تصورات جزئية وكل ما له تصور جزئى فهو جسمانى، قيل: هذا لا يصح على إطلاقه إذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية، وقد صرحوا بأن الجزئيات المجردة ترتسم فى النفس.

أقول: مناط الجزئية عندهم إنما هو بنحو الإدراك الإحساسى أو العلم الحضورى فكل ما يرتسم فى النفس فهو كلى وإن تخصص بكليات كثيرة فذلك التصريح منهم، أما أن يأول بالعلم الحضورى وهو بعيد أو بأن الصورة العقلية من حيث إنها كيفية حالة فى نفس شخصية متخصصة بالعوارض الذهنية المشخصة تكون جزئية وإن كانت بالقياس إلى أفرادها الخارجية أو الذهنية كلية فهى باعتبار أنها علم جزئى وباعتبارها أنها معلوم كلى لأن الصورة الجزئية ترتسم وهى أصغر وترتسم وهى أكبر.

فأما أن الاختلاف فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة كصورة الفيل والذبابة أو لاختلاف المأخوذ عنه والمنتزع عنه الصورتان بالصغر والكبر أو لاختلافهما فى المحل من المدرك قبل الحصر ممنوع لجواز أن يكون لاختلاف الأعراض كالشكل والسواد والبياض.

أقول: الكلام فيما يحصل به التفاوت فى الكبر والصغر، ولا شك أنه إما كم أو ذو كم بالذات أو بالعرض من حيث هو كذلك فمع الاتفاق فى المهية ولوازمها لا يكون الاختلاف فى المقدار إلا باختلاف المأخوذ عنه أو الحاصلة فيه الصورتان فى المقدار ولا دخل للمعارض فى ذلك لأنا لا نحتاج فى تخيلهما كبيرًا أو صغيرًا إلى اعتبار إيقاع عارض فى إحداهما ليس فى الأخرى، لا سبيل إلى الأول لأنا نتكلم فى الصورتين من نوع واحد فهما صورتا شىء واحد فيكونا متحدىّ المهية لأن صورة الشىء عين ذلك الشىء بحسب المهية بناء على حصول مهيات الأشياء فى الذهن على ما هو التحقيق ولا سبيل إلى الثانى لأن الصور المختلفة

بالصغر والكبر لا يجب أن تكون مأخوذة من خارج، بل يجوز أن يكونا صورتين لأمر معدوم كجبل من ياقوت بناء على أنا قد نتصور أمورًا لا وجود لها فى الخارج وعليه مبنى إثبات الوجود الذهنى فتعين القسم الثالث، فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة فى موضع مما له تصور جزئى غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة لا محالة فى الوضع وما هذا شأنه فهو جسمانى وههنا شكوك وإزاحات يجب التنبيه عليها.

الأول: النقض بصدور الجزئيات عن البارى مع انتفاء القوة الجسمانية عنه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، والجواب عنه: أن الجزئيات الجسمانية غير مستندة إليه تعال كما هو المشهور وتحقيق الحق فيه لا يسعه هذا المقام.

الثانى: أن مقتضى استواء التصور الكلى إلى جزئيات الحركة وجوب تخصصه بمخصص، وأما كون ذلك المخصص تصورًا جزئيًّا فممنوع، والجواب: أن التصور الكلى مع المخصص تصور جزئى فالمخصصات المنضمة إلى التصور الكلى تجعله تصورات جزئية.

الثالث: أن الدليل لابتنائه على امتناع ارتسام الصغير والكبير فى المجردات إنما يختص بامتناع إدراك ذوات المقادير للقوة المجردة والحركة مما لا مقدار له صغيرًا أو كبيرًا، فلا يجب أن يكون إدراكها بقوة جسمانية، والجواب: أن الحركة الجزئية لا تخلو عن التقدير الجسمانى باعتبار المسافة لما تقرر عندهم من أن المسافة من مشخصاتها وله مقدار بلا شبهة.

الرابع: أنه لو كانت للفلك قوة ترتسم فيها صور الجزئيات لزم أن لا تتفاوت الصور المرتسمة بالصغير والكبير وذلك لسريان القوة المدركة فى جميع أجزائه وعدم رجحان جزء منه على جزء فى القبول والانتقاش.

أقول: ويمكن الجواب عنه بأن إدراك القوى المنطبعة الفلكية إما لحركاتها أو لوازم حركاتها لأن إدراكاتها ليست جزءًا فيه وهى لا تتصور المحال كما حققه الحكماء، فإن كان الكلام فى إدراكها نفس تلك الحركات والوجه فى ترجيح بعض المواضع لارتسام صورها فيه دون بعض فنقول: صور الحركات مرتسمة فى

مواضع الحركات من الفلك كالدوائر العظيمة والصغيرة، فصورة الحركة السريعة ترتسم فى الجزء السريع الحركة منه وصورة الحركة البطيئة ترتسم فى الجزء البطىء الحركة، وكذا صورة حركة كل قوس ترتسم فى تلك القوس عظيمها فى العظيم وصغيرها فى الصغير، وأما السؤال فى لميةٍ تخصيص بعض الأجزاء بالحركة السريعة وبعضها بالبطيئة فهو بعينه السؤال فى آية تعيين المنطقة والقطبين وقد مر بيانه.

وإن كان الكلام فى إدراكها لوازم الحركات من الصور الكائنة الفاسدة وعوارضها الخاصة والسبب فى تخصيص مواضع من الفلك بأعينها بارتسام صورها الإدراكية فيها فنقول: أوضاع المناطق والأقطاب ونسب الكواكب بعضها مع بعض ونسب العلويات إلى السفليات مما به يحصل امتياز أطراف الفلك بعضها عن بعض وبذلك يخص بعض المواضع بقبول بعض الصور وبمقدار خاص منها دون غيره وعدم اطلاع البشر على تفصيل أمر وخصوصياته لا يدل على نفيه.

الخامس: أنه لو كانت نفس الفلكِ عالمة بحركاتها ولوازم حركاتها فلا يخلو إما أن يكون لها علوم غير متناهية لكائنات من الحركات وغيرها فى أزمنة غير متناهية شيئًا بعد شيء بحسب ترتب أزمنة وجودها، وإما أن يكون لها علوم متناهية لكائنات متناهية، فإن كان الأول فيكون هناك سلسلة من أمور مترتبة غير متناهية موجودة دفعة لأن الحوادث الغير المتناهية وإن كانت غير مجتمعة لكنها إذا اجتمعت صورها الإدراكية مترتبة فى ذات مدركة فيوجد الغير المتناهى[1] من المترتبات مجتمعة وقد برهن على استحالة السلسلة المجتمعة الآحاد الغير المتناهية ذات الترتيب وإن كان الثانى فيلزم أن يكون الحوادث اليومية متناهية الصور والتحقيق أنها غير متناهية الصور.

أقول: لنا أن نجيب عن ذلك أما على رأى من ذهب إلى أن نسب مقادير حركات الأفلاك بعضها إلى بعض باعتبار أزمنة عوداتها عددية كما يؤيده الرصد فبأن النقوش الكائنة فى مدارك المنطبعة السارية فى أجرامها متناهية ولا يوجب

---

(١) غير المتناهية.

ذلك تناهى صور الكائنات لوجوب تكرار الوضع الفلكى عنده الموجب لتكرار الحوادث من الصور الجسمانية وغيرها بعد مرور مبلغ من الآلاف الكثيرة كما أشير بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾[1].

وإليه ذهب صاحب «الإشراق» ومتابعوه، فللحوادث عندهم الآلاف ضوابط كلية حاصلة فى نفوس الأفلاك عن مباديها العقلية وتلك الضوابط الكلية واجبة التكرار أى الحوادث تزول وتعود إلى شبه ما كانت عليه لا إلى عينه لامتناع إعادة المعدوم بالقواطع البرهانية، فإذا كانت النفس الفلكية منتفشة بها على نحو كبريات الاقترانيات أو صغيرات الاستثنائيات أى أنه كلما كان كذا وكانت مما يتخيل الأمور الجزئية ويتخيل الوصول إلى كل نقطة على نحو إدراك الصغريات الاقترانية والكبريات الاستثنائية أى لكن كان كذا وليس بكذا فلها أن تعلم لوازم حركاتها بانضمام هذه القضايا الجزئية إلى تلك الكليات التى هى العلم بالحوادث الجزئية على الوجه الكلى ليحصل لها العلم بالحوادث الجزئية على الوجه الجزئى، وهكذا إلى أن يعود الأوضاع بعينها ولا يوجب ذلك تكرار تعلقات النفوس الناطقة بالأبدان كما توهمه بوذا سف التناسخى المنجم لامتناع ذلك التكرار كما تبين فى موضعه.

وأما على رأى من زعم أن نسب الحركات الفلكية جميعها أو بعضها صمية بناء على أنها أدل على القدرة وأعلى فى الإيجاد لعدم تكررها وانحصارها ووجوب اعتقاد ما هو الأعلى والأشرف فى حق الله وقدرته وجوده وإن لم يطابق الرصد لأن أمور الرصد تقريبية والنسب الحقيقية ربما لا تدرك بها فبأن النفوس المنطبعة للأفلاك كتاب المحو والإثبات ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2] المعبر عنه باللوح المحفوظ، فقيل: إن فى رأس كل سنة من سنى العالم الإلهية ثلاثمائة ألف وستين ألفا مما يعده المنجمون يثبت الله فى تلك النفوس صور ما أوجده فى

---

(١) سورة الطارق آية ١٢.

(٢) سورة الرعد آية ٣٩.

السنة الأخرى وهكذا إلى غير النهاية على ما ذهب إليه الحكماء، وأشير إلى أوائل هذه السنين بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[1] وأشير إلى أيام تلك السنين بقوله تعالى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾[2].

أقول: الأقرب إلى الصواب هو الرأى الأول المنسوب إلى الحكماء الفرس والأقدمين من مصر واليونان لأن تلك العلوم الجمة الحاصلة فى نفوس الأفلاك إما أن تكون كلية أو جزئية، فإن كانت كلية فليست فى مقصودنا من شىء لأن الكلام فى القوى المنطبعة الفلكية وإدراكاتها الجزئية وإن كانت جزئية فلتغيرها وعدم اجتماعها لتضاد بعضها مع البعض لا تحصل دفعة واحدة فإن مناط الجزئية أما التخيل والإحساس إذا كان المعلوم ماديًا أو العلم الحضورى إذا لم يكن كذلك، وكلامنا فى الأول ظاهر أن ذلك لا يكون إلا شيئًا فشيئًا وبحسب تعاقب الاستعدادات وتوارد الانفعالات.

وأما أن النسب الصمية أدل على القدرة وأعلى فى الإيجاد فمحل نظر، بل العددية أشرف كما يدل عليه صناعة الموسيقى الحاكمة بأن النغمات التأليفية العددية النسب أشرف من غيرها وهل ذلك إلا كقول من يقول: النغمات الغير المنتظمة[3] والأشعار الغير الموزونة[4] أعلى فى القدرة وأدل على كمال صانعها من غيرها لعدم انحصارها وانحصار المنتظمات والموزونات، وأما الرموز القرآنية فلها محامل وتأويلات غير ما ذكر، والله أعلم بحقائق أسراره ورموز آياته.

---

(١) سورة الأنبياء آية ١٢.

(٢) سورة السجدة آية ٥.

(٣) غير المنتظمة.

(٤) غير الموزونة.